

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثانية والستون



الجلسة ٥٦٣٢

الثلاثاء، ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٧، الساعة ١٥/٠٥

نيويورك

الرئيس: السيد بريان (سلوفاكيا)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي السيد دولغوف

إندونيسيا السيد جيني

إيطاليا السيد منتوفاني

بلجيكا السيد فيريكي

بنما السيد أرياس

بيرو السيد بيريز

جنوب أفريقيا السيد كومالو

الصين السيد لي كيشين

غانا نانا إفاه - أبنتنغ

فرنسا السيد دو ريفيير

قطر السيد النصر

الكونغو السيد إكويي

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السير إمبر جونز باري

الولايات المتحدة الأمريكية السيد مكبرايد

جدول الأعمال

صون السلم والأمن الدوليين: دور مجلس الأمن في دعم إصلاح قطاع الأمن

رسالة مؤرخة ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم

لسلوفاكيا لدى الأمم المتحدة (S/2007/72)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A

07-24461 (A)



استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/٥.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أذكر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد عن خمس دقائق لتمكين المجلس من أداء عمله بسرعة.

السيد دولغوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود أن أعرب عن امتناننا للوفد السلوفاكي على تنظيمه هذه المناقشة لهذا الموضوع في الوقت المناسب لمجلس الأمن والأمم المتحدة بأكملها. إن بعثات حفظ السلام التي تُفدت برعاية الأمم المتحدة أو وفقا لمبادئها التوجيهية، أصبحت الآن عمليات متكاملة ومتعددة الوجوه. والمزيج الفعال من أدوات حفظ السلام وبناء السلام، والتنسيق الوثيق بين الأطراف العسكرية والسياسية والمدنية، وإعادة الإعمار وعناصر العمل الإنساني، هي ما يكفل نجاح تلك البعثات. وقد أثبتت التجربة أنه لا يمكن تحقيق تسوية فعالة وسلام دائم، وتلافي تكرار الصراع المسلح فيما بعد، إلا بالاستناد إلى نهج شامل. وفي ذلك السياق ننوه بأهمية مسائل إصلاح قطاع الأمن في البلدان الخارجة من أزمات، بما في ذلك إعادة تشكيل هيكل الجيش أو تعزيزها، فضلا عن الخدمات الأمنية والمؤسسات الأخرى ذات الصلة. ومن الواضح أن دور الأمم المتحدة في هذه المسألة، شأنه شأن المساعدة الدولية، ينبغي أن يصمّم على أساس الاحتياجات والأولويات الوطنية كما تحددها البلدان المستفيدة أنفسها.

وينبغي لمجلس الأمن، لدى إعداداته ولايات عمليات حفظ السلام المتعددة الوجوه، أن يولي الاهتمام اللازم بالتكامل التنفيذي للمهام المشمولة في دعم إصلاح قطاع الأمن، مع جوانب أخرى من البعثات المتكاملة، ولا سيما في مجالات استعادة سيادة القانون، ونزع السلاح، والتسريح وإعادة إدماج المقاتلين وإعادة بناء مؤسسات الحكومة. ولهذا، فإن الاتحاد الروسي يرى أنه من المفيد لتقرير الأمين

العام المقدم إلى مجلس الأمن بشأن عمليات محددة، أن يعطي، حيثما أمكن، معلومات عن مشاكل إصلاح قطاع الأمن في البلدان التي تنتشر فيها تلك البعثات.

لكنه ينبغي ألا يغيب عن بالنا أن هذه العملية طويلة ومعقدة غالبا، وتتجاوز الجدول الزمني لعمليات حفظ السلام. وهناك عدة جوانب تقع ضمن اختصاص عناصر أخرى من منظومة الأمم المتحدة. ودعم الجهود الوطنية في إصلاح قطاع الأمن في البلدان الخارجة من أزمات، مجال للشراكة البناءة الوثيقة والتكامل بين مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بغية تحقيق هدف مشترك، وبالتالي تعزيز فعالية العمل الدولي في مجال بناء السلام. وهناك أيضا دور استشاري وتنسيقي مفيد، ينبغي القيام به من جانب لجنة بناء السلام، وخاصة في سياق عملها مع بوروندي وسيراليون.

وتحسين تنسيق إسهامات منظومة الأمم المتحدة - المانحين، والمؤسسات المالية الدولية والشركاء الإقليميين - واستخلاص العبر من العمليات المتكاملة لحفظ السلام على امتداد ١٥ سنة مضت، عوامل يمكنها أن تسهم في تعزيز فعالية جهودنا الجماعية الرامية إلى مساعدة البلدان على الخروج من الصراع. وهذا أمر ذو أهمية كبرى في التنفيذ الناجح للمهمة والمسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن، وهي، بالتحديد، صون السلم والأمن. والوفد الروسي يؤيد مشروع بيان رئيس مجلس الأمن، الذي أعدّه وفد سلوفاكيا ووافق عليه أعضاء المجلس.

السيد إيكوي (جمهورية الكونغو) (تكلم بالفرنسية): يرحب وفد بلدي بالمبادرة التي اتخذتها الرئاسة بعقد هذه الجلسة التي تلقي ضوءا جديدا على حفظ السلام والأمن الدولي - وهو شاغل في صلب أنشطة الأمم المتحدة، كما أكد التقرير الأخير للأمين العام عن عمل المنظمة، فضلا

ويجب على مجلس الأمن تحديد السياسات العامة لمختلف أجهزة منظومة الأمم المتحدة، وخاصة لجنة بناء السلام، التي من مهامها الأساسية، بين أنشطة أخرى، أن توجّه وتقتراح استراتيجيات متكاملة لإعادة إحلال السلام وبناء السلام بعد الصراع، ولتطوير أفضل الممارسات بشأن مسائل تحتاج إلى تعاون مكثف بين الأطراف السياسية والعسكرية والإنسانية والإنمائية.

وفي التعامل مع الدول الأعضاء، ينبغي للمجلس ألاّ يكتفي بترويج أفضل الممارسات في شتى المجالات، بل ينبغي له أيضا أن يساهم في ضمان استيعاب تلك الممارسات التي نحث فيها على إشراك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، لأنها توفر روابط أساسية لا غنى عنها.

وينبغي تعزيز التعاون في العديد من مجالات النشاط بين الدول الأعضاء جميعا، ولا سيما تلك التي لا تسمح لها هشاشة أوضاعها بضمان التنظيم المبسط والفعال للهيكلية الإدارية، وأي عمل لتحقيق تلك الغاية، ينبغي أن يضمن مزيدا من التبسيط لأساليب العمل، وتحسين الخدمات العامة بغية ترسيخ العدالة والمساواة.

ويتحتم لتبسيط قطاع الأمن أن يأخذ في الحسبان الحكم الرشيد، ومكافحة الفساد، واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، والانتخابات الحرة والديمقراطية، وتعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها ومكافحة الإفلات من العقاب. ولا يمكن ضمان إصلاح قطاع الأمن ما لم تنتج عنه سلسلة من الآثار على القطاعات الأخرى السالف ذكرها. وفي تلك الجوانب، من الضروري أن تقدم الأمم المتحدة والشركاء الآخرون الدعم الفني المنسق على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف.

ويستحق الوفد السلوفاكي التنويه على تقديم ورقة مفاهيمية للمجلس (S/2007/72، المرفق)، تشدد على سلامة

عن تقرير مجلس الأمن إلى الدورة الحادية والستين للجمعية العامة.

والتقارير الدورية للهيئات الفرعية للمجلس حول مكافحة الإرهاب، غالبا ما تعكس الحاجة إلى تعزيز قطاع الأمن في مختلف الدول الأعضاء، بغية مساعدتها على الامتثال لالتزاماتها بتنفيذ القرارات المتعلقة بمكافحة الإرهاب. وكما قال الآخرون، شهدت السنوات الأخيرة زيادة ملحوظة في عدد عمليات حفظ السلام في العالم. وهذا التطور يظهر بوضوح التحديات التي تفرضها الحاجة إلى إصلاح قطاع الأمن في بعض البلدان الخارجة من صراعات مسلحة، كما نوقش مؤخرا في المجلس، فيما يتصل بالحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي تيمور - ليشتي.

وبشكل أكثر تحديدا، وفي آخر مناقشة عامة في المجلس في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، حول لجنة بناء السلام، أوضح وفد بلدي، استنادا إلى تجاربه مع بوروندي وسيراليون، وهما بلدان على جدول أعمال لجنة بناء السلام، أنه من الضروري لبناء السلام، تعزيز قدرات هذين البلدين، في مختلف المجالات، وخاصة في قطاع الأمن.

وفي الحقيقة، إن دراسة الحالة في هذين البلدين أظهرت، مثلا، أن خدماتها الأمنية تفتقر إلى الوسائل اللازمة لضمان النظام العام، وأن العقبات الاجتماعية والسياسية لا تزال تشكل تهديدات حقيقية لاستقرار هذين البلدين، وأن البطالة بين الشباب مرتفعة جدا، وأن الحالة المتردية للخدمات الاجتماعية يمكن أن تؤدي إلى استياء عام، مما قد يضر بالسلم الاجتماعي والاستقرار السياسي. ومن المفيد ذكره هنا أن التقدم الاقتصادي وتحسين أداء عمل الدولة، فضلا عن تحسين الأحوال المعيشية لشعبها عوامل أساسية في إحلال الاستقرار. كما ينبغي التخطيط لتعزيز قطاع الأمن على مختلف المستويات في إطار نظام تفاعلي.

تلقين بظلالهما على الآفاق والتقاليد والمعايير الأخلاقية للمؤسسات الرئيسية في قطاع الأمن، بما فيها الجيش والشرطة والجمارك ووكالات المخابرات. ومن الحتمي، وفقا لذلك، أن نتناول موضوع إصلاح قطاع الأمن من مفهوم ينسجم مع الجهود المصممة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي بغية التوصل إلى السلم والاستقرار الدائمين في القارة، استنادا إلى الإدماج الاجتماعي، والحكم الديمقراطي والتنمية المستدامة.

وفي هذه المرحلة، ربما من المفيد أن نلقي المزيد من الضوء على موقفنا بالإشارة إلى بعض القرارات الهامة التي اتخذها الزعماء الأفارقة في الماضي القريب. ومما يكتسي دلالة أنه، في تموز/يوليه ١٩٩٠، عشية نهاية الحرب الباردة، اعتمدت جمعية رؤساء الدول والحكومات لمنظمة الاتحاد الأفريقي إعلانها الذي يشكل معلما بشأن الحالة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا والتغيرات الأساسية التي تحدث في العالم. وبعد تقييم ثروات القارة طيلة العقود الثلاثة، خلصوا إلى أن التنمية لن تتحقق ما دام منعما مناخ السلم والاستقرار الدائمين في أفريقيا. واعترف الإعلان كذلك بأن أفريقيا لن تتمكن من تسخير مواردها البشرية والمادية وتوجيهها صوب التنمية بطريقة كاملة إلا عبر تهيئة ظروف الاستقرار.

واتساقا مع ذلك الموقف، اعتمد القادة الأفارقة لاحقا إعلان لومي بشأن إطار استجابة منظمة الوحدة الأفريقية للتغيير غير الدستوري للحكومات، والذي أدانوا فيه ورفضوا بصورة قاطعة التغيير غير الدستوري للحكومات وأكدوا على التزام الشعوب الأفريقية باحترام سيادة القانون استنادا إلى إرادة الشعب، التي يُعبر عنها بصناديق الاقتراع لا بالرصاص.

الملكية الوطنية لإصلاح القطاع الأمني، بوصفه جهدا شاملا بحسب السياق على الأجل الطويل. وسيمكن ذلك النهج من تحديد كل جوانب تلك المشاكل، التي يجب أن تظل في صميم مناقشات المجلس بشأن كيفية تعزيز السلم والأمن في جميع أرجاء العالم. وبهذا الاقتناع يؤيد وفدي مشروع البيان الرئاسي الذي قدمه الوفد السلوفاكي.

نانا إفاه - أبنتنغ (غانا) (تكلم بالانكليزية): أود

بدوري أيضا أن أشيد بوفدكم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة العامة. ويسرنا كذلك أن نرى جميع وزراء الخارجية والشخصيات الهامة هنا اليوم. ولقد أثرى وجودهم فهمنا للتحديات المعقدة التي يجب التصدي لها لتنفيذ إصلاحات موثوق بها في قطاع الأمن، وخاصة في تلك البلدان التي لا تزال تناضل من أجل أن تتعافى من التجربة المروعة للصراعات الداخلية.

وتكتسي قضية إصلاح قطاع الأمن أهمية متزايدة في الساحة الدولية، حيث ينظر إليها بوصفها قضية مشتركة في العديد من جوانب السياسات، من السلم والأمن إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولذلك فإنها ترتبط ارتباطا وثيقا بأولويات الاستقرار الأخرى وإعادة الأعمار، مثل العدالة الانتقالية؛ وسيادة القانون؛ وحقوق الإنسان؛ وبرامج نزع السلاح، والتسريح وإعادة الإدماج؛ ومشاركة المرأة مشاركة كاملة على قدم المساواة مع الرجل في الشؤون الوطنية؛ ومشكلة الأطفال في الصراع المسلح.

إن انعدام الاستقرار المزمن الذي اتسمت به معظم فترات ما بعد الاستقلال في أفريقيا يثير تساؤلات أساسية بشأن دور قطاع الأمن في الاقتصاد السياسي للقارة، بالنظر إلى تأثيره العميق على تنمية البلدان الأفريقية بشكل عام. وتجربتنا مع الإدماج الإقليمي - على الأقل في أفريقيا - تبين بوضوح أن تركيز الاستعمار والحرب الباردة لا تزالان

تحديد أهداف ذلك الإصلاح. وما لم يتم التصدي للتحديات، سيظل البحث عن إستراتيجية شاملة، ومتماسكة ومنسقة للأمم المتحدة، بعيد المنال. وعلاوة على ذلك، تتجاوز العديد من المشاكل التي تهدد بتعطيل برامج إصلاح قطاع الأمن الاحتياجات الفورية لجمعية ما بعد الصراعات المعنية مباشرة.

فعلى سبيل المثال، كيف يتماشى المفهوم الذي يحظى بقبول واسع النطاق لحق الدولة في ممارسة احتكار استخدام القوة - الذي يمثل أساس معظم برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج - مع الإطار التنظيمي الدولي السائب الذي يسمح بالتجارة غير المشروعة وانتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة في المناطق المتفجرة؟ وثمة خطر متعظم يتمثل في المليشيات الخاصة والمقاتلين العسكريين الذين ينشرون غالباً لحراسة عمليات التعدين ضد المجموعات المهمشة من السكان الأصليين، ناهيك عن أولئك الذين تجنّدهم الحكومات المركزية إما لإرهاب سكانها أنفسهم أو لشن حروب بالوكالة ضد الدول المجاورة أو القيام بالعملين في نفس الوقت.

وفي عام ١٩٧٢، اعتمد القادة الأفارقة اتفاقية القضاء على عمل المرتزقة في أفريقيا، التي يكمل عمل اتفاقية الأمم المتحدة الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم. وتتضمن الاتفاقيتان مبادئ تتصل اتصالاً مباشراً بالمشكلة المتمثلة في تنفيذ إصلاح وثيق لقطاع الأمن على الصعيد الوطني بغية تعزيز السلم والأمن العالميين. وللأسف، منذ اعتمادهما تعاضمت ظاهرة المليشيات الخاصة تعاضماً كبيراً، إلى جانب الاتجار غير المشروع بالأسلحة وانتشارها. والواقع أن حتمية الجهد العالمي لمكافحة الإرهاب تؤكد ضرورة وضع استراتيجية لإحكام الأطر التنظيمية الوطنية والدولية لقطاع الأمن على السواء.

ولتلك القرارات آثار واسعة النطاق على قطاع الأمن في البلدان الأفريقية، حيث أن الهدف الرئيسي لإصلاح قطاع الأمن يتمثل في ضمان أداء المؤسسات الأمنية بفعالية لوظائفها الدستورية - أي، توفير الأمن وتحقيق العدالة للدولة وشعبها - في بيئة تتسق مع المعايير الديمقراطية ومبادئ الحكم الرشيد.

وتتفاوت الآثار من مفهوم وتكوين قطاع الأمن إلى القضايا ذات الصلة، مثل حجم الجيش وميزانيته، والعلاقات المدنية - العسكرية، والتدريب والتوجيه وطبيعة التعاون الفني مع البلدان المانحة، ناهيك عن قضايا من قبيل الامتثال لمدونة أخلاقيات، تشمل مراعاة حقوق الإنسان، وخاصة من قبل الشرطة ووكالات المخابرات.

ومن المهم التشديد على أنه، بغية تحقيق الهزة الجذرية المطلوبة كيما يتماشى قطاع الأمن مع المطامح التي عبّرت عنها تلك الإعلانات، يجب أن تأتي المبادرة أولاً من القادة الأفارقة أنفسهم. وعلى أي حال، نعرف من التجربة أن أداء قطاع الأمن يرتبط ارتباطاً وثيقاً بسلوك القادة في ممارستهم لسلطات الدولة ويتشكل وفقاً له.

وفي ذلك الصدد، نرحب بالجهود الكبيرة التي بذلها مؤخراً الشركاء الإنمائيون بغية اعتماد برامج المساعدات الفنية في مجال الأمن لتغيير الحقائق في أفريقيا. ونتوقع من الأمم المتحدة كذلك أن ترسم استراتيجية إصلاح تيسّر، حيثما أمكن ذلك، بلوغ أهداف الأفارقة التي حددوها لأنفسهم. ولا بد من تقييم أفضل لتاريخ القارة وفهم أعمق لديناميات اقتصادها السياسي في سبيل تشكيل شراكة مجدية في إصلاح قطاع الأمن.

وتؤمن غانا بأن إصلاح قطاع الأمن لا يشكل جزءاً لا يتجزأ من حفظ السلام وبناء السلام فيما بعد الصراعات فحسب، ولكنه يواجهنا بضرورة الوضوح والاتساق في

الساحقة من السكان حتى حقوقها أو أنها تفتقر ببساطة لسبل كفالة احترامها، من الراجح أن تصبح تلك الحقوق تحت رحمة القوات الأمنية.

ولذا يجب ألا يقتصر النهج الشامل الذي يرمي إلى إصلاح قطاع الأمن على بناء قدرات مؤسسات الأمن والعدالة، وتعزيز الإدارة وآليات الرقابة وتناول القضايا المتصلة بإصلاح قطاع الأمن مثل التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج والعدالة الانتقالية؛ وينبغي أن يسعى النهج أيضا إلى التمكين الكامل للسكان، وخاصة الجماعات الضعيفة مثل النساء.

ويبرز ذلك حتمية وجود نهج متكامل ومرن للأمم المتحدة يمكن السلطات الوطنية، والمنظمات الإقليمية والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني من العمل معا بتصميم في تلبية احتياجات الأمن في البلدان المعنية. وفي ذلك الصدد، ينبغي أن يؤخذ بعين الاعتبار أن كل حالة لها سماتها التي تنفرد بها وأنه لا يمكن إيجاد حل واحد يناسب جميع الحالات. كما ينبغي الاعتراف بأن إصلاح قطاع الأمن في أي بلد عملية طويلة الأجل لا بد من تمويلها بشكل كاف إذا أريد لها أن تصبح ناجحة ومستدامة.

إننا ندرك أهمية إصلاح قطاع الأمن في البلدان التي تمر حاليا بمرحلة التعمير بعد انتهاء الصراع، مثل ليبيريا وسيراليون وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغيرها. ونأمل أن تتاح لنا الفرصة لاستعراض التقدم المحرز في تلك البلدان لنتمكن من تقييم تأثير الاستراتيجيات التي وضعت للتصدي للتحديات الأمنية المعنية. كما نرحب بأن تنشئ الأمانة العامة فريقا عاملا مشتركا بين الوكالات معني بإصلاح قطاع الأمن بغية تحديد المشاركة الحالية للأمم المتحدة في ذلك المجال. ومرة أخرى، لا يمكننا أن نبالغ في

ومن المؤكد، أنه إذا كان أحد الأهداف المركزية لإصلاح قطاع الأمن هو تركيز القوة في أيدي السلطة الوحيدة والشرعية للدولة، فإن ذلك يلقي بمسؤولية هائلة على عاتق كل الحكومات. وعندما يصبح احتكار الدولة للقوة منحرفا عبر ظهور نظام ديكتاتوري يدوس على حقوق المواطنين بالأقدام، بل ويرتكب التطهير العرقي والإبادة الجماعية، كيف يمكن للمجتمع الدولي أن يرد؟ هل يظل هذا النظام يدجج نفسه بالسلاح بوجه جرائمه المرتكبة ضد البشرية؟ وهل يمكن أن نشق بأنه سيقوم بكل نزاهة وحياد بتسريح ونزع سلاح القوات ذاتها التي أطلق جماعها تحقيقا لمآربه؟ إن استمرار هذه الاتجاهات يوضح عجزا معينا في الالتزام السياسي داخل المجتمع الدولي بغية التوصل إلى إصلاح شامل وذي مصداقية لقطاع الأمن في البلدان النامية.

إن العوامل التي زادت من تعاظم عسكرة المجتمعات الأفريقية معقدة بالفعل. وبالنظر إلى الترابط الواضح بين الدول، كما يتضح في التجارة عبر الوطنية وحركة الأفراد عبر الحدود، فإن البلدان الخارجة من صراعات ليست وحدها هي التي يجب أن يستهدف فيها إصلاح قطاع الأمن. ولذلك السبب، ما برحت الجماعة الاقتصادية في دول غرب أفريقيا، على سبيل المثال، تنشط بطريقة متزايدة في ميدان إصلاح قطاع الأمن. وعلاوة على ذلك، فإن ضعف معظم مؤسسات الدولة، مثل الخدمات العامة، والسلطات التشريعية والقضائية ووكالات إنفاذ القانون وتدني قدرات جماعات المجتمع المدني في معظم البلدان الأفريقية يشكل تحديات خاصة.

ومرة أخرى، بينما تشكل الملكية الوطنية شرطا لا غنى عنه للنجاح في إصلاح قطاع الأمن، فلا يمكن تحقيقها بدون سكان يتمتعون بقسط معقول من التعليم ويفهمون الحقوق المدنية والمسؤوليات ويمكن أن يؤديوا بالتالي دورا محوريا في الشؤون الوطنية. وحيثما لا تعي الأغلبية

الصراع. وبالتالي فإن الأمر البالغ الأهمية هو أن ندرك أن إصلاح قطاع الأمن مسعى طويل الأجل - وفي الواقع، لا ينتهي أبدا.

ثانيا، يمكنها أن تؤكد على الدور المحوري للمكية الوطنية والمحلية. وإذا أريد لبرنامج لإصلاح قطاع الأمن أن يصبح ناجحا ومستداما، لا بد أن يكون محددا للبلد المعين وأن تدفعه الأطراف الفاعلة المحلية. ولا يمكن للمرء أن يتوقع تنفيذ إصلاح قطاع الأمن بدون إدراك واضح من جانب البلدان المتلقية بأن إصلاح قطاع الأمن أمر مفيد لتنميتها واستقرارها وأمنها وازدهارها، وبالتالي مطلوب العمل القوي والمسعى المستمر من جانبها.

ثالثا، إن جهودنا وهذه المناقشة تشدد على الهدف النهائي لإصلاح قطاع الأمن، الذي ينبغي ألا يصبح مجرد بناء للمؤسسات وبناء للقدرات. وينبغي أن يشكل تحسين حياة الأشخاص من خلال تقديم تلك الخدمة العامة. وبالتالي ينبغي أن يتم إنجاز إصلاح قطاع الأمن بتنفيذ مبادئ الحكم الرشيد والعدالة الانتقالية والمساءلة الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

رابعا، يمكنها أن تؤكد الروابط بين الأمن والتنمية وحقوق الإنسان. والمهام الأولية لإصلاح قطاع الأمن متصلة بالسلام والأمن والاستقرار. ولكن إصلاح قطاع الأمن، إذا تم تنفيذه بشكل صحيح، سيؤدي أكله عاجلا أم آجلا في شكل تحسين مستويات المعيشة.

وهناك عدة سبل لتحسين أداء المجتمع الدولي بغية بلوغ الأهداف المذكورة آنفا. وتلقى السبل التالية اهتماما خاصا.

أولا، ينبغي تحسين تنسيق جهود المانحين ليس بين المانحين فحسب، بل خاصة مع البلد المتلقي. وإلى جانب كمية دعم المانحين، هناك أيضا مسألة نوعية الدعم وتركيزه

تقدير الحاجة - ليس بين كيانات الأمم المتحدة فحسب، بل أيضا بين جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة المشاركة في تقديم المساعدة لإصلاح قطاع الأمن بعد انتهاء الصراع - إلى تنسيق جهودها وبالتالي مزاولة عملها مجتمعة. وكان ذلك واضحا حينما ناقشنا اتجاه لجنة بناء السلام، ويبدو واضحا أن التحديات ذاتها برزت في مناقشات اليوم فيما يتعلق بالإجراءات التي يجب اتخاذها من أجل إزالة العقبات أمام إحلال السلام والاستقرار وإحراز تقدم حقيقي في تخفيف حدة الفقر والتنمية المستدامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل سلوفاكيا.

إن أهمية إصلاح قطاع الأمن بوصفه عنصرا أساسيا لأي عملية لتحقيق الاستقرار أصبحت معترفا بها بشكل متزايد من المجتمع الدولي عامة، ومجلس الأمن ومنظومة الأمم المتحدة بأكملها خاصة. ولكن ما زال ترسيخ إدراك مشترك لمفهوم إصلاح قطاع الأمن أمرا بعيدا. وهناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به للتغلب على الطابع الجزئي للجهود الحالية في ميدان إصلاح قطاع الأمن بحيث يتمكن من الاستفادة الكاملة من الإجراءات المنسقة التي اتخذها المجتمع الدولي بصورة مشتركة.

وليس لدى يوغسلافيا وصفة لحل تلك المشاكل، ولكننا نؤمن بأن جهودنا ومناقشتنا اليوم يمكن أن تخدم العديد من الأغراض.

أولا، يمكنها أن تبرز الأهمية المحورية لإصلاح قطاع الأمن في تحقيق السلام والاستقرار. وهناك العديد من النماذج التي يمثل فيها عدم إصلاح قطاع الأمن وانعدام الحكم الرشيد والعدالة والمساءلة الديمقراطية الأسباب الجذرية للصراع. وكثيرا ما تشكل ضرورة إصلاح قطاع الأمن شرطا مسبقا للتنمية المستقرة والمستدامة في مرحلة ما بعد

ومع ذلك، فإن المسؤولية ليست مسؤولية الأمين العام وحده. فلمجلس الأمن مسؤوليته الخاصة به والفريدة عن صون السلام والأمن الدوليين. وبالتالي يمكن للمجلس وينبغي له أن يحدث فرقا من خلال إبرازه بشكل أفضل أولويات إصلاح قطاع الأمن في ولايات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والمكاتب السياسية المتكاملة.

وفي الختام، أود أن أشدد على أن مناقشة اليوم في مجلس الأمن لا تمثل نهاية جهودنا المتصلة بإصلاح قطاع الأمن. وسواصل تعزيز أولويات إصلاح قطاع الأمن في المجلس والهيئات الأخرى للأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية ذات الصلة. وكما ذكرت، فإننا نأمل أن نشهد في المستقبل القريب تقرير الأمين العام عن النهج التي تتخذها الأمم المتحدة بحيث نتمكن من البناء على توصياته في أنشطتنا المقبلة، التي سيتمثل أولها في حلقة عمل نعتزم تنظيمها بالتعاون مع جنوب أفريقيا في وقت لاحق هذا العام. ومن خلال تلك المبادرة، نتطلع إلى نقل مسألة إصلاح قطاع الأمن إلى حيث تمس إليها الحاجة - إلى القارة التي عانت كثيرا بسبب عدم مزاولة قطاعات الأمن عملها.

أستأنف مهامني الآن بوصفي رئيس مجلس الأمن. أعطي الكلمة لممثل ألمانيا.

السيد ماتوسيك (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام تركيا وجمهورية مقدونيا البوغوسلافية السابقة وكرواتيا؛ وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب، والمرشحة المحتملة للانضمام ألبانيا والبوسنة والهرسك وصربيا؛ وبلد الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة أيسلندا، العضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية؛ فضلا عن جمهورية مولدوفا.

على المجالات الأساسية التي تحدد نجاح المسعى. وعلى الأطراف الفاعلة الدولية أن تنسق بشكل أفضل دعمها للدول المعنية من أجل تغطية جميع المجالات الرئيسية وبغية إحداث تأثيرات تراكمية.

ثانيا، ينبغي زيادة تعزيز دور المنظمات الإقليمية والمنظمات الدولية الأخرى. فهي كثيرا ما تضطلع بدور محوري في تطوير وتنفيذ برامج إصلاح قطاع الأمن وفي زيادة الوعي. وعلى وجه الخصوص، فإن قيمتها الإضافية تكمن في قدرتها على إدراج عمليات إصلاح قطاع الأمن في السياق الإقليمي.

ثالثا، إننا على اقتناع قوي بأن في وسع الأمم المتحدة أن تقوم بالمزيد من العمل. وتحسين أداء الأمم المتحدة لا يتعين أن يؤدي بالضرورة إلى إنشاء مؤسسات جديدة أو زيادة الاحتياجات إلى الموارد في الأمم المتحدة. ونرى أنه يمكن إنجاز الكثير من العمل من خلال اتخاذ المزيد من النهج المتناسكة والمنسقة.

ونعلق آمالنا على إصدار الأمين العام تقريراً شاملاً يمكن أن يحدد الاستراتيجية الأساسية للأمم المتحدة في مجال إصلاح قطاع الأمن. وينبغي لذلك التقرير أن يحدد المبادئ المشتركة والأهداف والمبادئ التوجيهية لتطوير وتنفيذ دعم الأمم المتحدة لإصلاح قطاع الأمن. وينبغي للتقرير أن يلخص الدروس المستفادة حتى الآن من جانب كيانات منظومة الأمم المتحدة وأن يوضح الأدوار والمسؤوليات التي تضطلع بهافرادى الأطراف الفاعلة في إطار منظومة الأمم المتحدة. وفي نهاية المطاف، يمكن للتقرير أن يكون أداة أساسية للتوجيه والتخطيط لمختلف كيانات الأمم المتحدة التي تعمل في مجال إصلاح قطاع الأمن وفي المجالات ذات الصلة.

المتحدة. وتسعى هذه البعثة، وفقا لأفضل الممارسات الأوروبية والدولية، لإقامة ترتيبات مستدامة لأعمال الشرطة في إطار ملكية بوسنية. وهي تفعل ذلك من خلال أنشطة الرصد والتوجيه والتفتيش. وقد قرر الاتحاد الأوروبي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، بعد تلقيه دعوة من السلطات البوسنية، أن ينشئ بعثة للشرطة ذات محور تركيز جديد. وهي تدعم عملية إصلاح الشرطة وتستمر في تطوير وتعزيز القدرة المحلية والتعاون الإقليمي في مجال مكافحة الجريمة الكبرى والمنظمة.

وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، ما برح الاتحاد الأوروبي ينشط في إصلاح القطاع الأمني منذ عام ٢٠٠٢، حيث يؤدي دورا رئيسيا في إصلاح الدفاع والشرطة والعدالة. ونرى أن مساعدة المجتمع الدولي على إحلال السلام والتنمية في جميع ربوع هذا البلد لا يمكن أن تؤدي ثمارها بدون إصلاح القطاع الأمني. لذلك يؤكد الاتحاد استعداداه للاضطلاع بدور تنسيقي رئيسي في الجهود الدولية المتعلقة بإصلاح القطاع الأمني بالاشتراك مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، إذا طلبت إليه سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية ذلك. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٥، أنشأ الاتحاد بعثة لإسداء المشورة وتقديم المساعدة لأغراض الإصلاح الأمني، تركز على إصلاح الدفاع. وتقدم البعثة المشورة والمساعدة للسلطات الكونغولية المسؤولة عن الأمن، مع كفالة تعزيز السياسات المتوافقة مع المعايير الدولية.

وأنشأ الاتحاد الأوروبي في جمهورية الكونغو الديمقراطية أيضا، بالتنسيق الوثيق مع الأمم المتحدة، بعثة للشرطة في كينشاسا. وتتولى هذه البعثة رصد وتوجيه وحدة الشرطة المتكاملة وتقديم المشورة لها وتكفل قيام هذه الوحدة بأعمالها وفقا لأفضل الممارسات الدولية. ويعد حياد هذه الوحدة عنصرا رئيسيا. وقد تدخلت بنجاح في مناسبات

وأود أن أشكر سلوفاكيا، بوصفها رئيس مجلس الأمن، على تنظيم هذه المناقشة المفيدة بشأن إصلاح قطاع الأمن.

ويرى الاتحاد الأوروبي أنه، بدون وجود قطاع للأمن يضطلع بعمله، لا يمكن إحلال السلام والأمن الدائمين. وإصلاح قطاع الأمن، إن كان ناجحا، يمكنه أن يسهم إسهاما كبيرا في تهيئة الظروف المناسبة للتنمية المستدامة. وبالتالي، فإن الأمر الذي يتسم بأهمية كبيرة هو التركيز على تلك المسألة في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال وفي البلدان الضعيفة أو البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد الصراع.

ويشارك الاتحاد الأوروبي في أكثر من ٧٠ نشاطا متصلا بإصلاح قطاع الأمن في جميع أرجاء العالم من خلال مساعدة الاتحاد الأوروبي لمرحلة ما قبل الانضمام والتعاون الإنمائي ومنع نشوب الصراع ودعم إدارة الأزمات. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٦، اعتمد الاتحاد الأوروبي إطارا للسياسات لدعم إصلاح قطاع الأمن جمع صكوكا من جميع مجالات سياسات الاتحاد الأوروبي وسد الفجوة بين مجالي الأمن والتنمية. ويمكن ذلك الاتحاد الأوروبي من الأخذ بنهج كلي ومتعدد القطاعات إزاء دعم إصلاح القطاع الأمني. ولإيضاح خبراتنا في هذا الصدد، أود أن أشير بإيجاز إلى بعض التجارب الأوروبية الهامة في مجال إصلاح القطاع الأمني.

تفيد البوسنة والهرسك، بوصفها مرشحة محتملة لعضوية الاتحاد الأوروبي، من الدعم الكبير المقدم في مجال إصلاح القطاع الأمني في مجالات الشرطة والعدالة وإدارة الحدود. إضافة إلى ذلك، بدأنا في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك، التي جاءت في أعقاب قوة الشرطة الدولية التابعة للأمم

١٦١٢ (٢٠٠٥)، عن الأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة.

ومن الضروري النهوض بالتعاون فيما بين جميع الشركاء المنخرطين في إصلاح القطاع الأمني، وتحسين التنسيق لجهودهم. ونرحب لذلك بمشروع البيان الرئاسي الذي سيعتمد اليوم ونؤيده، فهو يعترف بالحاجة إلى أن يقدم الأمين العام تقريراً عن النهج التي تتخذها الأمم المتحدة إزاء إصلاح القطاع الأمني. ورغم ذلك، نرى إنحياز المهام المقبلة باستخدام الموارد الموجودة والهيئات القائمة، ومن هذه الهيئات لجنة بناء السلام.

مرة أخرى أود أن أشكركم يا سيدي الرئيس على عقدكم مناقشة اليوم، التي تحفزون من خلالها على إجراء مناقشات أوسع نطاقاً داخل منظومة الأمم المتحدة ومع الجهات الفاعلة الخارجية فيما يتعلق بمسألة على هذا القدر من الأهمية الشاملة. ويعرب الاتحاد الأوروبي عن استعداده لمواصلة المساهمة على نحو بنّاء في هذا الشأن. ونتطلع إلى تقديم الأمين العام تقريراً وتوصيات لتنسيق دعم الأمم المتحدة لقطاع الإصلاح الأمني وزيادة فعاليته.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطى الكلمة الآن لممثل كوبا.

السيد ماليريكا دياز (كوبا) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أتكلم باسم البلدان الـ ١١٨ الأعضاء في حركة عدم الانحياز.

تود الحركة أن تغتنم هذه الفرصة لتتوجه إليكم بالشكر يا سيدي الرئيس على عقد هذه المناقشة المفتوحة، التي تزودنا بمنتدى ملائم لإبداء بعض الملاحظات على مسألة إصلاح القطاع الأمني.

في الأشهر الأخيرة، بدأ المجتمع الدولي يولي اهتماماً كبيراً لعدة نظريات وأفكار جدلية ترتبط مباشرة بموضوع

مختلفة خلال فترة الانتخابات، وعملت على تحقيق استقرار الحالة في شوارع العاصمة. وهكذا كان لمساهمة الاتحاد الأوروبي تأثير إيجابي عاجل في المرحلة النهائية الحاسمة من الفترة الانتقالية، المؤدية إلى إقامة حكومة منتخبة ديمقراطياً.

وأخيراً، قرر مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي في الأسبوع الماضي بدء التخطيط لإيفاد بعثة إلى أفغانستان في مجال أعمال الشرطة. وسوف تكمل هذه البعثة الدعم الكبير الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي لقوة الشرطة الأفغانية بدفع المرتبات. وسيضطلع بها بالاشتراك مع برنامج الاتحاد الأوروبي للإصلاح في قطاع العدالة، الذي يرمي إلى إضفاء الطابع المهني على خدمات القضاء والادعاء العام. وهذه خطوة هامة تؤكد التزام الاتحاد الأوروبي القوي تجاه أفغانستان في المدى الطويل.

وبناء على تجارب الاتحاد الأوروبي المكتسبة من تنوع البرامج والبعثات الخاصة بإصلاح القطاع الأمني التي شارك فيها حتى الآن، نعتقد أنه يلزم تناول العمل في إصلاح القطاع الأمني على نحو كلي يركز على استراتيجيات شاملة للأمن الوطني. وهو يبدأ بإجراء تقييم لاحتياجات بلد معين الأمنية وينبغي أن يشمل خططاً لهيكل النظام الأمني في المستقبل. وينبغي تصميم عملية الإصلاح بحيث تعزز الحكم الرشيد والمعايير الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان. والمؤسسات الديمقراطية التي يمكن أن توفر الإشراف المدني والمساءلة والإدارة العامة للإصلاحات ذات أهمية خاصة في هذا الصدد.

ويشجع الاتحاد الأوروبي الأخذ بنهج متسقة ضمن منظومة الأمم المتحدة اهتداءً بالدروس المستفادة من الخبرات الماضية واستناداً إلى المبادئ المتفق عليها داخل المجتمع الدولي. وفي هذا السياق، يبذل الاتحاد أيضاً جهوداً خاصة لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، عن المرأة والسلام والأمن، والقرار

بلدان عدم الانحياز أن تشدد على أنه إذا كان الاهتمام بصفة رئيسية يتعلق بإعادة تأهيل القطاع الأمني في حالات ما بعد الصراع، حيث يتأثر ذلك القطاع كما تتأثر المؤسسات الحكومية الأخرى عقب عدة سنوات من الصراع، فمن الواضح عندئذ أن المسألة لا تتعلق بإصلاح القطاع الأمني. بل هي بدلا من ذلك مسألة بناء قدرات في الدول الخارجة من صراع، وهذا مجال يبدو أن لجنة بناء السلام مؤهلة لأداء دورها كمنسق لأعمال جميع هيئات الأمم المتحدة فيه.

وتشدد حركة عدم الانحياز على أننا لا نملك ترف تكرار أخطاء الماضي: حينما حاول مجلس الأمن أن يفرض إصلاحات في قطاعي القضاء والأمن بدون الموافقة المسبقة للدولة المعنية.

وترى الحركة أنه ينبغي تركيز الجهود على معالجة الأسباب الجذرية للصراعات. وفي هذا الصدد، يتعين على أجهزة ووكالات منظومة الأمم المتحدة المختلفة أن تنسق عملها لمعالجة قضايا التخلف الإنمائي والأوبئة والفقر وشميش العالم الثالث في الاقتصاد العالمي.

وفي الختام، تؤكد حركة عدم الانحياز من جديد دور لجنة بناء السلام، وتشدد مجدداً، بدون المساس بوظائف وصلاحيات الهيئات الرئيسية الأخرى في الأمم المتحدة فيما يتعلق بأنشطة بناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع، على أن الجمعية العامة هي التي يجب أن تؤدي الدور المحوري في وضع تلك السياسات وتقييم تنفيذ الأنشطة ذات الصلة. والإجراءات المتضافرة للوكالات الدولية أساسية في دعم البرامج الوطنية للدول الخارجة من الصراعات، بما في ذلك إعادة البناء والتأهيل وتحقيق التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي. وتشدد حركة عدم الانحياز على أهمية الملكية الوطنية وبناء القدرات في التخطيط والتنفيذ فيما يتعلق

مناقشتنا اليوم. ولم نصل بعد إلى توافق الآراء فيما بين أعضاء الأمم المتحدة فيما يتعلق بتلك المفاهيم، التي تستدعي عملية مفاوضات شاملة. وترى حركة عدم الانحياز أن إصلاح القطاع الأمني في مجموعه مفهوم أعد في الآونة الأخيرة داخل عدة منظمات دون إقليمية ومنظمات أخرى حكومية دولية، بالرغم من أنه لم تجر قط مناقشته على نحو متسم بالشفافية والشمول على الصعيد المتعدد الأطراف في إطار الجمعية العامة.

ويتمثل الموضوع الأساسي وراء إصلاح القطاع الأمني في أن انعدام الفعالية وسوء الإدارة من العوائق الخطيرة في طريق السلام والاستقرار والحد من الفقر والتنمية المستدامة وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. ورغم ذلك يوجد نقص في الوضوح إزاء كيفية تقييم انعدام الفعالية المذكور. وقد أدى ذلك النقص في الوضوح إلى تباين التفسيرات وإطلاق أحكام قيمة، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى التنفيذ التعسفي. وهذا من شأنه بالتأكيد أن يؤدي إلى تقويض مفهوم السيادة والتعدي عليه، وهي مسألة ذات أهمية فائقة في ميثاق الأمم المتحدة.

وعملية إصلاح القطاع الأمني في الدول الخارجة من صراع هي مسألة ينبغي أن تقرها الحكومات الوطنية في إطار استراتيجياتها الوطنية لبناء السلام في أعقاب الصراع، مع مراعاة احتياجاتها وأولوياتها الخاصة وخصائصها الاجتماعية الثقافية والسمات المحددة لكل حالة. وليس من صلاحيات المجتمع الدولي أن يملئ الطريق الذي ينبغي عليها اتخاذه. فالملكية الوطنية ضرورية في هذا الصدد.

ولا يبدو أن مجلس الأمن بعضويته المحدودة يمثل الإطار الملائم لتخطيط أو حتى لتوجيه الأنشطة التي تشمل التنسيق المشترك بين الوكالات والرامية إلى الاضطلاع بإصلاحات في القطاع الأمني. وفي هذا الصدد، تود حركة

الأمن الإنساني. وهذا الجانب المتعلق بالأمن الإنساني مهم بالنسبة لإصلاح قطاع الأمن. وفضلا عن الجوانب السياسية والتقنية والمؤسسية، يتعين علينا أن نولي اهتماما كافيا للجانب النفسي، حيث أن إصلاح قطاع الأمن، وعلى نفس الدرجة من الأهمية، هو مسألة كسب قلوب وعقول السكان. وبعبارة أخرى، فإن إصلاح قطاع الأمن لا يمكن تحقيقه إلا من خلال ضمان الأمن الإنساني وتمكن السكان من عيش حياتهم اليومية بثقة وإحساس بالطمأنينة. وبالتالي، فإن المؤسسات الأمنية يجب أن يتم تطويرها آخذين بعين الاعتبار منظورات الأفراد والمجتمعات، بالإضافة إلى منظور الدولة.

ونحن نؤيد تأييدا كاملا وجهة نظركم، سيدي، بشأن الحاجة إلى نهج شامل متسق ومنسق في إصلاح قطاع الأمن. وإصلاح قطاع الأمن باعتباره دعامة هامة لسيادة القانون والحكم الديمقراطي للدولة، يجب الاضطلاع به بطريقة شاملة. وفضلا عن ذلك، هناك مجموعة كبيرة من الأطراف الفاعلة الخارجية التي لها أدوار ينبغي أن تؤديها. ويجب تنسيق جهود المانحين الثنائيين وأجهزة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات غير الحكومية مع تشجيع الملكية المحلية لعملية إصلاح قطاع الأمن.

وينوه وفد بلدي بصفة خاصة بجهود التنسيق الجارية داخل منظومة الأمم المتحدة في إطار الفريق العامل المشترك بين الوكالات، بين إدارة عمليات حفظ السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيرهما من الجهات الفاعلة الأخرى. ونأمل أن تستمر تلك الجهود في تعزيز التنسيق بشأن إصلاح قطاع الأمن من خلال استخدام الآليات القائمة. وعندما نتحدث عن التنسيق، كثيرا ما تكون هناك مخاطرة بحصر النقاش في التركيز على بناء آلية جديدة للتنسيق، ولكن علينا أن نتذكر بأن ذلك ليس ما يصبو إليه الرجال والنساء في

بأنشطة بناء السلام بعد انتهاء الصراع، وهذا يجب أن يستند إلى مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل

اليابان.

السيد شينيو (اليابان) (تكلم بالانكليزية):

نشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة اليوم بشأن هذا الموضوع الحيوي والهام. ونشيد بالعمل التحضيري المميز الذي قامت به حكومة سلوفاكيا، وبخاصة عقد سلسلة من مناقشات المائدة المستديرة واجتماع صيغة آريا خلال الأشهر الستة الماضية، والتي تجري على أساسها مناقشة اليوم، مع التركيز على عدد من القضايا المحددة التي ثبت أنها حديرة بعناية دقيقة من جانب مجلس الأمن.

إن إصلاح قطاع الأمن، ولا سيما في البلدان الخارجة من صراعات، يوفر إحدى القواعد الأساسية للدول وهو عنصر أساسي في عودة اللاجئين والمشردين داخليا وإعادة توطينهم، وكذلك لإعادة بناء حياة السكان المحليين. وليس من قبيل المبالغة أن نقول إن النجاح النهائي في التعمير وبناء السلام في بلد ما يتوقف على مدى إمكانية تنفيذ إصلاح قطاع الأمن بشكل فعال، وبالتالي لا ينبغي النظر إلى إصلاح قطاع الأمن بوصفه مجرد واحد من جوانب بناء المؤسسات.

ولهذا السبب، فإن اليابان ما فتئت تولي اهتماما كبيرا لإصلاح قطاع الأمن. وظلت حكومة بلدي تساعد النساء والرجال في أفغانستان والعراق وتيمور - ليشتي وبلدان أخرى، من خلال أنشطتها لإصلاح قطاع الأمن.

السيد الرئيس، نحن نؤيد وجهة نظركم بأن هدف إصلاح قطاع الأمن هو ضمان الأمن وإقامة العدالة للدول وشعوبها، وذلك في بيئة متوافقة مع القواعد الديمقراطية ومبادئ الحكم الرشيد وسيادة القانون، الأمر الذي يعزز

مؤخرا لجنة بناء السلام. وخلال هذه العملية، يمكن للتقدم الكبير في إصلاح قطاع الأمن أن يشكل حلقة الوصل بين مرحلة حفظ السلام ومرحلة بناء السلام، ولذلك، سيكون التعاون الفعال بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام أمرا هاما.

وفي الختام، يتعين علينا أن نؤسس على مناقشة اليوم وأن نواصل جهودنا من أجل إحداث تغيير إلى الأفضل في الميدان. وخلال جهود المتابعة التي سنبذلها، يجب أن نضمن وضع نهج متسق داخل منظومة الأمم المتحدة، لكي نحقق أكبر استفادة ممكنة من الموارد المالية المتاحة. ويجب أن نستمر أيضا في احترام وتشجيع شعور بلدان ما بعد الصراع بالملكية. وعلى أساس وجهات النظر هذه، فإن اليابان تؤيد مشروع البيان الرئاسي الذي يشير إلى تقرير الأمين العام بشأن هذا الموضوع الهام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل

الأرجنتين.

السيد مايورال (الأرجنتين) (تكلم بالاسبانية): أود بادئ ذي بدء أن أهنيكم، سيدي، بقيامكم، في الوقت المناسب، بعقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن قضية في غاية الأهمية.

يوجد اتفاق عام داخل المجتمع الدولي على أهمية إصلاح قطاع الأمن - بأوسع معانيه - في البلدان الخارجة من الصراع. وذلك عامل رئيسي لتسهيل الانتقال من توطيد السلام والحفاظ عليه إلى التعمير وتعزيز المؤسسات اللازمة للتنمية المستدامة.

إن إصلاح قطاع الأمن يرتبط ارتباطا وثيقا بالأولويات الأخرى ويجب أن ينسق معها في مجال الاستقرار وإعادة البناء في مرحلة ما بعد الصراع، مثل إصلاح النظام القضائي، وتعزيز سيادة القانون وضمان احترام حقوق الإنسان والدفاع عنها.

الميدان. وقد استخدمت حكومة بلدي مؤخرا هيئة التنسيق القائمة في أفغانستان، المجلس المشترك للتنسيق والرصد، لاقتراح مشروع مشترك بين اليابان وألمانيا لإصلاح وزارة الداخلية.

وما من شك في أن دور مجلس الأمن يعد هاما بالنسبة لإصلاح قطاع الأمن. ولكي يتم نقل مسؤوليات قطاع الأمن في نهاية المطاف من المجتمع الدولي إلى الحكومة الوطنية بالسلسلة المطلوبة، من الضروري، أولا وقبل كل شيء، أن يضمن مجلس الأمن أن يكون تدخل المجتمع الدولي في صراع ما، حيثما يقرر مجلس الأمن الإذن بمثل ذلك التدخل، تدخلا مشروعاً. ومن المهم أيضا أن يهتم مجلس الأمن بالنظر الكافي في جوانب إصلاح قطاع الأمن في مرحلة مبكرة، ولا سيما خلال المفاوضات بشأن اتفاقات السلام.

ومما يثري ولايات عمليات حفظ السلام، التي يكون إصلاح قطاع الأمن عنصرا هاما فيها، إثراء شديدا أن يقوم مجلس الأمن بإجراء الحوار مع مجموعة كبيرة من الجهات ذات المصلحة خلال المداولات. ومن هذا المنظور شدد وفد بلدي على أهمية تواصل المجلس مع الأطراف الفاعلة من غير أعضاء المجلس خلال فترة عضويتنا في مجلس الأمن في العامين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦.

ومن أجل سد الفجوة الأساسية بين حالة ما بعد انتهاء الصراع والتنمية المستدامة، فإن النقل السلس للولاية المحلية الرئيسية من عملية لحفظ السلام إلى بعثة متكاملة تابعة للأمم المتحدة، وبعد ذلك إلى فريق الأمم المتحدة القطري، يعد أمرا أساسيا. وفي هذا الصدد، سيكون من المفيد التنسيق الوثيق بين استراتيجية الخروج لعملية حفظ السلام أو البعثة المتكاملة، وكلاهما يقع ضمن اختصاص مجلس الأمن، وبين استراتيجية بناء سلام متكاملة طويلة الأمد، بدأت بصياغتها

بالتضامن مع السلطات المحلية. ولذا ينبغي أن يكون هناك تنسيق مستمر بين اللجنة والمجلس خلال عملية إصلاح قطاع الأمن برمتها، كي يتمكن من العمل معاً بأسلوب متسق.

ويوافق وفد بلدي على أن هناك حاجة إلى العمل على وضع استراتيجية واسعة وشاملة، في إطار منظومة الأمم المتحدة، تغطي جميع جوانب قطاع الأمن، على أساس الدروس المستفادة وتنفيذ أفضل الممارسات كي نضمن القدرة اللازمة لدعم برامج إصلاح قطاع الأمن التي تقوم بها البلدان الخارجة من الصراع.

وأخيراً، نؤيد مشروع البيان الرئاسي الذي سيتم اعتماده فيما بعد.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل كندا.

السيد ماكني (كندا) (تكلم بالانكليزية): شكراً سيدي الرئيس على تنظيم مناقشة اليوم بشأن إصلاح قطاع الأمن وعلى القيادة القوية التي أبدتها سلوفاكيا بخصوص هذه القضية الهامة. وتعتقد كندا أن هذه القضية الجامعة، التي تشكل اليوم هذا الجزء الهام من العمليات الميدانية للأمم المتحدة، ستستفيد من اتباع نهج للسياسة العامة أكثر شمولاً واتساقاً. ونحیی مبادرة المجلس بالشروع في ذلك الجهد من خلال حوار رسمي مفتوح.

إن وجود قطاع أمني فعال ومشروع وخاضع للمساءلة شرط أساسي للبقاء في مرحلة ما بعد الصراع الهشة وبناء سلام مستدام. وعلى النقيض، إن وجود قطاع أمني يدار بطريقة سيئة، يعوق التنمية، ولا يشجع على الاستثمار ويزيد من مخاطر الانزلاق من جديد في الصراع المسلح.

إن بناء قطاع أمني جيد الإدارة لا يتطلب إصلاحات الجيش والشرطة فحسب، وإنما كذلك بناء قطاعي القضاء

إن منظومة الأمم المتحدة - من خلال مختلف هيئاتها وإداراتها ووكالاتها وصناديقها وبرامجها المتعددة - تشترك في العديد من الأنشطة المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن وتلتزم بها، لا سيما من خلال عمليات السلام وبرامج التنمية. وفي هذا الإطار، نعتقد أنه من المهم جداً أن تكون لدينا استراتيجية واسعة وشاملة تغطي جميع جوانب إصلاح قطاع الأمن - استراتيجية يمكن أن تكون أداة مفيدة لجميع مؤسسات الأمم المتحدة التي تعمل في الميادين ذات الصلة ويمكن دمجها في برامج الانتعاش التي تضعها لجنة بناء السلام.

إن اشتراك البلد المعني في إصلاح قطاع الأمن أمر هام، لأن هذا القطاع من أكثر قطاعات الدولة حساسية. ويجب وضع وتنفيذ أي برنامج أو استراتيجية للإصلاح بطريقة منسقة مع السلطات المحلية. وكما ذكر وفد بلدي هنا في المجلس في ٣١ كانون الثاني/يناير خلال المناقشة المفتوحة بشأن بناء السلام (انظر S/PV.5627)، إن الاشتراك الفعال من جانب الحكومات والممثلين المحليين في مجمل عملية الإصلاح يمكن من تحديد الأولويات بشكل أفضل عند وضع الاستراتيجية. وفضلاً عن ذلك، فإن من شأن الالتزام في البداية أن يضمن التنفيذ على المدى البعيد.

وبما أن إصلاح قطاع الأمن عملية طويلة الأجل يستحسن أن نذكر بالمسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن عند بداية هذه العملية - أي لدى إنشاء ولاية لعملية السلام. وذلك عندما تكون هناك ضرورة لتحديد الأولويات المباشرة وتوفير التمويل في الولاية كي تعالجها عملية حفظ السلام نفسها منذ البداية. وبهذه الطريقة، يمكن خلال عملية السلام وضع الأسس لإصلاح قطاع الأمن وإعادة هيكلته.

وفيما بعد، في الفترة التالية للانتقال نحو إعادة البناء المؤسسي، سيكون الدور الذي تقوم به لجنة بناء السلام في مواصلة الإصلاح أساسياً في تعزيز المساعدة الدولية والعمل

تكون جهدا لا طائل منه إذا كان القطاع القضائي لا يستطيع معالجة القضايا بطريقة مشروعة وفي وقتها المناسب.

ولا يقاس ثمن هذا الخطأ بالدولارات فحسب، وإنما أيضا بما يتعرض له الناس العاديون من بؤس يعجز عنه الوصف. ولا يوجد مكان فيه دليل أكبر على قصر بعد النظر المساوي هذا من هايتي، حيث أن عدم الاهتمام الكافي بإصلاح قطاع الأمن أسهم في تكرار دوامة العنف، والفساد وعدم الأمن مما تطلب الموافقة على ما لا يقل عن خمس بعثات جديدة خلال ١٥ عاما.

وليس ذلك اقتراح بأن يكون إصلاح قطاع الأمن من مسؤولية مجلس الأمن وحده. بل إن التدخل المبكر لمجلس الأمن يجب أن يعالج - ويمول - جميع الأجزاء المتعلقة بقطاعي الأمن والقضاء بالترادف إذا كان لهذه الإصلاحات أن تقف أمام اختبار الزمن. ولذا تحت كندا المجلس على أن يدرج بصورة منتظمة جميع عناصر إصلاح قطاع الأمن في ولايات البعثات المتسقة، بما في ذلك إصلاح النظام القضائي وأجهزة الرقابة. وفضلا عن ذلك، عند السماح بدمج البعثات، يجب على مجلس الأمن والأمين العام أن يضمنوا علاقة متسقة بين الولاية والموارد.

إن التجديد القادم لبعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان يتيح فرصة ثمينة لترجمة هذا التفاهم إلى عمل فعلي. وتحت كندا مجلس الأمن على ضمان حصول البعثة على الموارد اللازمة لدعم الإصلاح الشامل للقطاع الأمني في جميع أنحاء أفغانستان، بما في ذلك أكثر الولايات والأقاليم اضطرابا في البلد.

وفي حين يتحمل المجلس مسؤولية خاصة عن إصلاح قطاع الأمن مباشرة بعد الصراع، فإن النجاح الطويل الأجل يتطلب بذل جهود تستجلب بقدرات جماعة واسعة من

والإصلاح بصورة نزيهة وتيسير الوصول إليهما. ولكي تكون هذه الإصلاحات مستدامة، يجب أن تقوم على الشفافية، والمساواة الجنسانية، وحماية المدنيين، والأعراف الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. إن إصلاح قطاع الأمن استثمار طويل المدى - استثمار يجب أن يكون موجودا بصورة دائمة في أي عملية من عمليات حفظ السلم، إلى جانب استراتيجيات بناء السلام الطويلة الأجل.

وكالعديد من القضايا المواضيعية المعروضة على المجلس، ليس إصلاح قطاع الأمن مفهوما مجردا فقط، وإنما هو مفهوم له آثار عملية مباشرة على البعثات التي يأذن بها مجلس الأمن. ومسؤولية المجلس عن إصلاح الأجهزة الأساسية لقطاع الأمن في بعثاته لدعم السلام معروفة تماما. ومع ذلك، في حين أن القرارات الأخيرة المتعلقة بدمج ولايات البعثة تشمل كلها، إلى حد معين، التمويل المتعلق بإصلاح قطاع الأمن، ما زالت هناك تباينات جوهرية. وفي الجزء الأكبر، تعترف الولايات التي أقرتها هذه الهيئة بأهمية إصلاح الجيش والشرطة بوصفهما حجر الزاوية في إصلاح قطاع الأمن بصورة فعالة. ومع ذلك، هناك عناصر هامة ومكملة بنفس المستوى لإصلاح قطاع الأمن، من أبرزها النظام القضائي ونظام العقوبات، لم تتم معالجتها بصورة متسقة. وفضلا عن ذلك، هناك عدد قليل من ولايات البعثات التي تشير بصورة محددة إلى أنشطة قطاع الأمن المتعلقة بالحكم المصممة لتقوية قدرة المراقبة المدنية والمساءلة أو تعميم المساواة الجنسانية في إطار إصلاح قطاع الأمن.

إن استمرار المعاملة غير الحسنة والتمويل غير الكافي لعناصر إصلاح قطاع الأمن الطويلة الأجل، مثل الإصلاحات القضائية والحكومية، يمكن أن تكون له نتائج كارثية. فلا يعقل أن يتم إصلاح المؤسسة العسكرية إذا لم تكن مؤسسات الحكم قوية بصورة كافية لمواصلة السيطرة على القوات المسلحة. وبالمثل، فإن احترافية قطاع الشرطة

الحكم وانعدام الرقابة المدنية على قوات الأمن في اشتداد الأزمة. إننا نحث المجلس على إدراج الحالة في غينيا في جدول أعماله للنظر فيها فوراً، ونرجو من الأمين العام أن ينظر في إفاد مبعوث على وجه السرعة لاستكشاف الخيارات المتاحة لحل تفاوضي، قبل أن تتفاقم الحالة على الأرض.

مرة أخرى، أود أن أطمئن مجلس الأمن على أن كندا ستواصل تكريس الموارد لإصلاح قطاع الأمن. ويمكن للمجلس أن يعول على دعم كندا لعمله في بناء نهج أكثر تماسكا وشمولا لإصلاح قطاع الأمن.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد عبد العزيز (مصر): الرئيس، يرحب وفد مصر برئاستكم لمجلس الأمن هذا الشهر، وبمبادرتكم لعقد لهذا النقاش المفتوح. فالنقاشات المفتوحة هي إحدى وسائل تعزيز وتعميق التفاهم والتنسيق بين مجلس الأمن والعضوية العامة حول الموضوعات الواقعة في اختصاص مجلس الأمن. إلا أن المسؤولية تقتضي منا أن نبدأ بتقييم ما إذا كانت هذه النقاشات المفتوحة قد حققت الغرض الذي قامت من أجله أم لا.

وإذ يؤيد وفد مصر بيان كوبا نيابة عن دول عدم الانحياز، فإننا نؤكد، بكل أمانة وموضوعية، أن بعض هذه النقاشات المفتوحة ساهمت بالفعل في تعزيز التفاهم بين المجلس والعضوية العامة حول قضايا مصرية تتعلق بحفظ السلم والأمن الدوليين، إلا أن الغالبية العظمى منها خرجت عن هذا النطاق إلى تعزيز وترسيخ تدخل مجلس الأمن بإرادته المنفردة في موضوعات تدخل أساسا، وفقا للميثاق، في اختصاص الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، في تجاهل واضح للدعاءات المتكررة من الدول الأعضاء بوقف هذه الظاهرة الخطيرة. فتدخل مجلس الأمن في موضوعات

الأطراف الفاعلة. والأهم أن الإصلاح يجب أن يشمل التزام السلطات المحلية به وانخراطها فيه.

ونشعر بالامتنان لرؤية لجنة بناء السلام تؤكد أن إصلاح قطاع الأمن الذي تقوده الجهود الوطنية يجب أن يشكل عنصرا أساسيا من استراتيجيات بناء السلام لبوروندي وسيراليون. ونحث كندا المجلس على العمل عن كثب مع لجنة بناء السلام لكفالة أن تواكب جهود إصلاح قطاع الأمن في الميدان بنجاح جهود الانتقال من عمليات السلام إلى بعثات بناء السلام الطويلة الأمد.

وكندا تؤمن بأن الأمم المتحدة ستستفيد من فهم مشترك لما ينطوي عليه إصلاح قطاع الأمن ومن تحديد واضح للأدوار والمسؤوليات داخل منظومة الأمم المتحدة.

(تكلم بالفرنسية)

لذلك ترحب كندا اليوم بالقرار بطلب تقرير من الأمين العام. ويحدونا الأمل أن يتضمن التقرير، ضمن أمور أخرى، توصيات بشأن المسائل التالية: كيفية تحسين التنسيق والتنفيذ في إصلاح قطاع الأمن في الميدان؛ استصواب استحداث آلية داخلية للتنسيق والنظر، إذا تقرر ذلك، في كيفية ربط عملها بعمل مكتب دعم بناء السلام؛ وتطبيق أفضل الممارسات لتنسيق الانتقال في جهود إصلاح قطاع الأمن من الأجل القصير إلى الأجل الطويل.

مؤسسات الأمن التي تعمل بشفافية وإنصاف والتي يسهل اللجوء إليها، ليست ترفا؛ إنها الضمانات الأساسية لأمن الأفراد وأقوى دفاع ضد تجدد العنف وانعدام الاستقرار. ولن نتمكن إلا باتخاذ خطوات ملموسة وإبداء الرغبة في الاستخدام المرن والواقعي لكل الوسائل المساعدة من أن نفي بمسؤوليتنا تجاه المستضعفين.

وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن أختتم باسترعاء انتباه المجلس إلى الحالة المتردية في غينيا، حيث ساهم فيها سوء

الدولية دون اتفاق دولي على تعريفها، ونطاق تطبيقها، وعلاقتها بسيادة كل دولة على أراضيها.

فالسعي لإصلاح الأجهزة الأمنية يفترض وجود اختلالات قائمة، وهو ما يستدعي اتفاقا عاما في الجمعية العامة وليس في مجلس الأمن على مبررات وأسلوب تقييم الوضع الأمني ومكامن الخلل، وعلى ما قد تتطلبه من إصلاحات مؤسسية، وإنما أيضا - وهو الأهم - اتفاقا عاما على أن مثل تلك الإصلاحات ستخضع تماما لمبدأ الملكية الوطنية في تحديد الاحتياجات والأولويات والإشراف الكامل على التنفيذ وإنهاء أي إصلاحات في أي وقت.

وإذا كان المقصود بطرح هذه القضية الجديدة هو مساعدة الدول الخارجة من نزاعات على القيام بمسؤولياتها، فإن المسألة في واقع الأمر تتمحور حول إعادة تأهيل المؤسسات الأمنية وليس إصلاحها، وهو ما يأتي في إطار بناء القدرات الوطنية. ولا شك أن لجنة بناء السلام هي الجهاز الأكثر قدرة على حشد وتوجيه مساهمات المجتمع الدولي لصالح دعم عملية إعادة تأهيل المؤسسات الأمنية، ولتنسيق الجهود المبذولة في هذا الصدد من جانب مجلس الأمن، والجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والأمين العام، والدول المانحة، والمؤسسات المالية الدولية، للتعامل مع مفهوم بناء السلام بشكل متكامل بكافة أبعاده السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والتنمية.

وعلى ضوء المصاعب الإجرائية والموضوعية التي لا تجعل مجلس الأمن المكان المناسب لمناقشة هذا الفكر الجديد من الزاوية التطبيقية، فإن وفد مصر يرى ضرورة إجراء مناقشات شاملة في الجمعية العامة أولا للاتفاق على الهدف من الإصلاح ولتحديد نطاقه، جنبا إلى جنب مع نقاش في الجمعية العامة للأفكار التي اختلفنا عليها في قمة ٢٠٠٥، مثل الأمن الإنساني ومسؤولية الحماية، وذلك في

حقوق الإنسان، والمرأة، والجريمة، ومرض نقص المناعة المكتسب، وغيرها، وما يتردد عن سعي مجلس الأمن لمناقشة قضايا اقتصادية وبيئية، كلها علامات تثير القلق البالغ لدى العضوية العامة بالمنظمة، وتؤكد أن مجلس الأمن في حاجة إلى إصلاح حقيقي لسبل عمله، جنبا إلى جنب مع توسيع عضويته لجعله أكثر ديمقراطية وأكثر تمثيلا لمصالح الدول الأعضاء بالمنظمة جميعا.

ونقاشنا اليوم يقع في تلك الدائرة الرمادية التي يسعى مجلس الأمن لاستغلالها لترسيخ سيطرته على موضوع من الموضوعات الواقعة أساسا - وعلى النحو الوارد تفصيلا في الوثيقة التي تم توزيعها حول النقاش اليوم - في اختصاص الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. فمناقشة قضية إصلاح القطاعات الأمنية يشكل استكمالا للنقاش الذي جرى في مجلس الأمن والجمعية العامة حول دور لجنة بناء السلام. إلا أن مجلس الأمن، رغم اختصاصه بمناقشة أعمال لجنة بناء السلام، ليس من اختصاصه النظر في الأبعاد التطبيقية لإصلاح القطاعات الأمنية، حتى في حالات الدول الخارجة من النزاعات، إلا في حدود مسؤولياته الضيقة بالمقارنة مع المسؤوليات الواسعة للأجهزة الرئيسية الأخرى في الأمم المتحدة.

فإذا كانت قضية إصلاح القطاعات الأمنية قد شهدت تطبيقا محدودا من جانب بعض المنظمات الإقليمية الأوروبية، وفيما بين أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، إلا أن محاولة تصوير أن هناك اتفاقا عاما على ما أطلق عليه "مفهوم جديد" في الأمم المتحدة يجانبها الصواب، خاصة على ضوء ارتباط إصلاح القطاعات الأمنية بعدد من الأفكار الخلافية غير المتفق عليها أيضا مثل "مسؤولية الحماية" و "الأمن الإنساني"، وجميعها أفكار تسعى لاستغلال التعاطف الدولي مع المفاهيم الإنسانية

لفرض سيطرة مجلس الأمن على موضوعات تدخل في اختصاصات الأجهزة الرئيسية الأخرى.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل هولندا.

السيد هامبرغر (هولندا) (تكلم بالانكليزية): إننا نهنئ سلوفاكيا والسيد كوبيس، ونهنئكم شخصيا، بالمبادرة إلى إدراج مسألة إصلاح قطاع الأمن الهامة في جدول أعمال مجلس الأمن. وقد أعربنا عن تقديرنا لإشراكنا الوثيق في الحلقات الدراسية التحضيرية التي نظمتها سلوفاكيا.

لقد تكلم ممثل ألمانيا باسم الاتحاد الأوروبي، ونحن نعلن تأييدنا لبيانها. فاسمحوا لي بمجرد إضافة بضع نقاط قليلة موجزة حول موقف هولندا، مع محاولة الالتزام بالوقت المحدد باختصار نصي المكتوب كما الذي وزع.

أولا، إن عبارة "لا تنمية بدون أمن، ولا أمن بدون تنمية" تنطبق على جميع البلدان، النامية والمتقدمة النمو على السواء.

ثانيا، إن أمن الشعوب - وليس أمن الدول وحسب - شرط أساسي للتنمية.

ثالثا، إن إصلاح قطاع الأمن في رأينا، ليس أساسيا في البلدان الخارجة من الصراع فحسب، بل ينبغي أن يؤدي دورا حاسما في منع الصراع أيضا، وأن يكون، بالتالي، جزء من أي مفاوضات سلام.

رابعا، ندرك أن إصلاح قطاع الأمن مسألة دقيقة. وهي لا تقتصر على فعالية القوى الأمنية، ولكنها تتعلق أيضا بخضوع السلطة للمساءلة والضوابط الديمقراطية. ويجب أن تكون جزءا من إطار محلي للضوابط والتوازنات.

وبما أن إصلاح قطاع الأمن يتعامل مع العديد من الأطراف الفاعلة - الشرطة، خدمات الدفاع

إطار يؤكد الالتزام بكافة المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وعلى رأسها احترام سيادة الدول ووحدتها وسلامة أراضيها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. وهو ما يتطلب أن يقدم الأمين العام جميع تقاريره حول الموضوع إلى الجمعية العامة للنظر فيها، وأن يناقش مجلس الأمن، بعد ذلك، دوره المحدود في دعم الإرادة الوطنية للدول لإصلاح أجهزتها الأمنية في حدود اختصاصه، وفيما يؤثر فقط على حفظ السلم والأمن الدوليين. ولذا، فإن إصدار مجلس الأمن لبيان رئاسي حول الموضوع قبل إجراء هذا النقاش بمشاركة العضوية العامة لن يرسل الإشارة الإيجابية المرجوة.

إن خلق دور لمجلس الأمن في إصلاح القطاعات الأمنية بدعوى بناء قدرات الدول لضمان الأمن والعدالة وحكم القانون ونشر الديمقراطية على المستوى الوطني، على النحو الوارد في الورقة المفاهيمية التي وزعتها رئاسة المجلس، يتطلب أولا إعلاء قيم المساواة والديمقراطية والحكم الرشيد على المستوى الدولي، في إطار منهج متكامل لتعزيز قدرة الأجهزة الرئيسية في الأمم المتحدة، كل في حدود اختصاصه المؤسسي على ضمان الأمن والعدالة وحكم القانون.

وإذ تسعى شعوبنا وحكوماتنا لتعميق أسس الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والإصلاح السياسي، فإننا نستند إلى قيم المجتمعات، ووفقا لمعايير ذاتية لا يمكن فرضها، تقوم على الثقافة والعادات والتقاليد والأديان التي تشكل عناصر التنوع الإنساني الكفيل بالحفاظ على الحوار بين الحضارات والأديان. ولا شك أن استمرار الأمم المتحدة في تأدية الدور المنوط بها يفرض علينا مسؤولية جماعية، تركز على إرادة صلبة لجعل المنظمة وأجهزتها الرئيسية إطارا جامعاً للجهد الدولي المشترك للتعامل الفعال والفوري مع القضايا والمشكلات العالمية والإقليمية، بدلا من السعي

مسألة قابلة لمزيد من المناقشة بين الجهات المعنية. ويسرنا أن نتبادل خبراتنا معها.

وختاما، تظهر هذه المناقشة أن هناك زحما نحو اتباع نهج أكثر تركيزا واتساقا تجاه إصلاح قطاع الأمن، يكون للأمم المتحدة فيه دور رئيسي تؤديه. وهولندا تدعم ذلك النهج.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل هندوراس.

السيد روميرو مارتينيز (هندوراس) (تكلم بالإسبانية): يود وفد بلدي أن يشكركم جزيل الشكر، سيدي، على المبادرة إلى عقد مناقشة مفتوحة حول هذه المسألة الهامة في مطلع هذه السنة، ٢٠٠٧. إن مبادرتكم والوثيقة المفاهيمية التي أعدت للمناقشة (S/2007/72، المرفق) تعكسان جهدا ذكيا. ونرى أنهما تستحقان تقديرا من الرأي العام، وأنهما تشكلان أساسا لمناقشتنا. والورقة المفاهيمية إسهام نظري وفلسفي كبير في مناقشتنا، وهي تعزز الحوار بشأن الجوانب الأمنية، فضلا عن دور المجلس في ذلك المجال. إنها رؤية كلية في البحث عن الأمن، تشمل الأمن الداخلي لدولنا في ضمان السلم والأمن الدوليين.

ومن قراءة الوثيقة وبلاستناد إلى تجربتنا الوطنية، يمكننا أن نرى أن تنفيذ العملية سيتطلب قدرا كبيرا من التصميم الوطني. ومنظومة الأمم المتحدة عامل هام في بناء ذلك التصميم، ونحن على يقين بأننا بالعمل معا، سنتمكن من تحقيق الهدف الذي نسعى إليه على المدى البعيد. وترى هندوراس أنه ينبغي للاستراتيجيات الوطنية أن تكون متسقة ومحددة ومنسجمة تماما مع التشريع الوطني والدولي، وأن تتركز على الإنسان بشكل خاص.

ويؤدي التعاون بين المؤسسات على المستوى الوطني دورا رئيسيا. ولهذا، فإنه من المهم أن يكون هناك تفاعل

والاستخبارات، الإدارة الأمنية والهيئات المشرفة عليها، ومؤسسات القضاء وضوابط الجمارك والحدود، وليس أقلها الهيئات غير الحكومية والجماعات المحلية، فالمطلوب نهج شامل. ولا يمكن استثناء أصحاب المصلحة من ذلك.

سادسا، من الواضح أن إصلاح قطاع الأمن لا يقتصر على تدريب قوى الأمن، أو تزويدها بالمعدات أو بناء المحاكم، ولكنه أكثر من ذلك، إنه يعني تطوير هياكل الحكم والعمليات الديمقراطية.

سابعا، يجب أن يكون إصلاح قطاع الأمن عملية مملوكة وطنيا، راسخة في إطار إنمائي وطني مكثف بحسب الحاجة ومتكامل. وسيكون الدعم الدولي ضروريا غالبا، لكنه ينبغي عدم فرض أنماط ذلك الدعم، وإنما مناقشتها بعناية مع أصحاب المصلحة الوطنيين.

ثامنا، نرحب بطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام تقديم تقرير حول نهج الأمم المتحدة كلها لإزاء إصلاح قطاع الأمن. ومفهوم بعثات الأمم المتحدة المتكاملة، كالتالي نراها في بوروندي وسيراليون، يمكن أن يقدم أمثلة جيدة، بما في ذلك من خلال دور لجنة بناء السلام في تدعيم هذا النهج المشترك. وفي رأي هولندا أنه يمكن للجنة بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام أن يكونا أساسيين في جمع الأطراف ذات الصلة حول الطاولة، وفي إيجاد الاتساق بين استراتيجيات الأمن واستراتيجيات التنمية.

وفيما يتصل بنقطة التاسعة، أخيرا، أود أن أسجل ملاحظة حول الدعم المالي الدولي لإصلاح قطاع الأمن. وستعتمد إمكانية هذا الدعم، إلى حد كبير، على توافر أموال من خارج المساعدة الإنمائية الرسمية. لكن هذه الأموال نادرة عادة بين البلدان المانحة. وقد وضعت هولندا آليات محددة للتمويل المخصص للربط بين الأمن والتنمية. ونرى أن ذلك

وينبغي أيضا الاضطلاع على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي في كل قارة بمبادرات كتلك التي نتناقص بشأنها اليوم. فمن شأن هذا أن يسهم إسهاما كبيرا في إيجاد ثقافة سلام عالمية. ويكرر وفد بلدي، هندوراس، تأكيد التزامنا بالمساهمة. ونحن على استعداد للتعاون التام في وضع هذه العملية.

إن شعوبنا تنتظر استجابات ملموسة للكثير من شواغلها اليومية. والعمالة، والتعليم، وجهود مكافحة الفساد، والإسكان، والصحة، والأمن، والسلام، والقضاء على الفقر، وفي المقام الأول الدفاع عن حقوق الإنسان من بين المسائل التي التزمنا بها في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة لعام ٢٠٠٥ (قرار الجمعية العامة ١/٦٠) وفي إعلان الألفية (قرار الجمعية العامة ٢/٥٥). وتلك الحقائق والمطامح، بالإضافة إلى ورودها في تينك الوثيقتين الرسميتين الهامتين، تتجلى بعمق في كل نظرة أمل لدى أي طفل، وفي كل أنين يخرج من صدر أي مسن، وفي قلب كل إنسان يتعذب. ولا يمكننا أن نخيب آمالهم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أستراليا.

السيد هيل (أستراليا) (تكلم بالانكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على هذه المبادرة المتمثلة في عقد مناقشة بشأن إصلاح قطاع الأمن. وسأتكلم على أساس النص المكتوب الذي يجري تعميمه الآن باسم أستراليا.

فيما يتعلق بالسلام والأمن، والتنمية وحقوق الإنسان، يضطلع قطاع الأمن في أي من الدول بدور هام، سواء كان ذلك إلى الأحسن أو إلى الأسوأ. ولذلك فإن من المنطقي أن يبدي الأصدقاء الشائون، والشركاء الإقليميون، والأمم المتحدة جميعا اهتماما بقطاع الأمن في أي دولة يمكن أن يعملوا معها.

حقيقي وعملية بين الجهاز القضائي وآلية الدفاع والأمن الوطني، وخاصة الدور الذي تقوم به الدولة، في حالتنا، في الفروع التنفيذية والتشريعية والقضائية.

وفي رأينا أن المواطنين، بالمعنى الأوسط للعبارة - بما في ذلك المجتمع المدني والعديد من المؤسسات الوطنية الأخرى المعنية بمسائل الرفاه الوطني - ينبغي أن يشاركوا بفعالية في العملية.

وفي ذلك السياق، ظللنا دائما نوضح الحاجة إلى أن نحقق، بأسرع ما يمكن، التنمية المستدامة، والقضاء على الفقر، وفوق ذلك كله، التزاما دوليا بتحقيق توازن سليم بين السلام والتنمية، يمكننا من ضمان التقدم نحو التغلب على العقبات وكفالة احترام كرامة الإنسان.

ونتفق تمام الاتفاق مع الوثيقة المفاهيمية على أنه يجب التوصل بأسرع ما يمكن إلى مفهوم لإصلاح قطاع الأمن. ونقترح، في ذلك الصدد مع كامل الاحترام، إجراء مناقشة أوسع في الجمعية العامة لتشاطر الأفكار، وتبادل الخبرات، واستخدام ذلك بصفة خاصة كوسيلة لتحقيق توافق في الآراء، على أن يكون الهدف النهائي هو وضع استراتيجية عالمية، يشارك فيها الجميع. ونرى أنه ينبغي أيضا أن يقوم المجلس الاقتصادي والاجتماعي بعمله، في هذا الصدد، بالتشاور مع جميع هيئات المنظومة، مثل مجلس حقوق الإنسان، ولجنة بناء السلام. وربما يتسنى لنا نتيجة لهذه المناقشات القطاعية أن نحدد ماهية الرد العالمي.

وأود أن أهنئ الأمين العام بإصدار دليل مكافحة الإرهاب (www.un.org/terrorism/cthandbook) في ١٦ شباط/فبراير. ونرى أن تلك المبادرة تتفق مع ما ناقشه هنا اليوم: تزويد الدول الأعضاء بآليات للتنسيق والتدريب والمشاورات، ولتشاطر تجاربها الوطنية - آليات تمكنها من اتخاذ إجراءات منسقة على نحو أفضل مع المنظمة.

وما أود أنؤكد عليه هو قيمة التحديد أو الرد المبكرين. وسأعطيكُم مثالين من تجربة أستراليا الحديثة نسبيا. فقبل بضع سنوات، قررت حكومة بابوا غينيا الجديدة، بعد تجارب مقلقة، أن قواتها المسلحة تبلغ حجما لا يمكنها أن تتحمله، وأن هناك اختناقات في عمليتي الترقية والتجنيد، وأن المعدات والدعم لا يكفيان للمحافظة على الروح المعنوية. وطلبت بابوا غينيا الجديدة من أستراليا أن تقدم لها المساعدة. وتم الاتفاق بين أستراليا وبابوا غينيا الجديدة على برنامج يرمي إلى إعادة تشكيل قوة الدفاع في بابوا غينيا الجديدة. وأسهمت أستراليا إسهاما هاما في ذلك البرنامج من الناحية المالية وغيرها. وما برح التنفيذ صعبا ولكنه يظل هاما، وما زلنا نشارك في هذا الصدد.

ثانيا، اتصلت حكومة جزر سليمان، منذ بضع سنوات، بأستراليا، وذكرت أن قوة الشرطة التابعة لها ليست قادرة، لعدد من الأسباب، على إقامة القانون والنظام، وطلبت المساعدة التي قدمتها إليها أستراليا ونيوزيلندا ودول أخرى من منطقة المحيط الهادئ. واعتمدت حكومة جزر سليمان تشريعا للسماح بقوة شرطة إقليمية بالقيام بمهام الشرطة التنفيذية بالتعاون مع شرطة جزر سليمان. ومرة أخرى، ليست هذه مهمة سهلة، ولكننا ما زلنا نشارك فيها.

والدرس الأخير الذي وددت أنؤكد عليه، بالإضافة إلى تحديد أفضل الممارسات، وكفالة الملكية الإقليمية، والتسليم بقيمة التحديد والرد المبكرين، هو أنه ينبغي استمرار عرض المساعدة. ويجب أن يكون هناك إحساس بالشراكة والالتزام الطويل الأجل. ومن الجلي أن الإسهامات التي يقدمها الأصدقاء يجب أن تتطور مع تطور الدولة المتلقية ذاتها. غير أن المحافظة على الدور الداعم على مر الزمن، في السراء والضراء، شيء حاسم الأهمية.

وليس من الغريب أن ركزت الأمم المتحدة بصفة خاصة على الدول التي تمر بحالات الصراع أو الدول الخارجة من الصراع، والطريقة التي يمكن بها لقطاع أمن سليم التنظيم والإدارة والدوافع أن يساهم في تحقيق السلام والأمن. ومن المثلى للصدر أن الأمم المتحدة تؤكد من جديد، عن طريق لجنة بناء السلام ووسائل أخرى، على السلم المستدام، وتسلم بأهمية قطاع الأمن في ذلك الصدد.

وأود أن أقول اليوم إنه بنفس الطريقة التي يكون فيها الخط الفاصل بين حفظ السلام وبناء السلام غير واضح بدقة، فإن النقطة التي تواجه فيها أي دولة خطر الصراع أو عدم الاستقرار على الصعيد الداخلي لا تكون أيضا واضحة دقيقة. ولهذا فإن من المنطقي بالمثل أن نولي الاهتمام للدول المعرضة للخطر، وأن نسلم بأن وجود قطاع أمن غير مناسب يشكل في حد ذاته تهديدا للاستقرار الداخلي.

ولا يكون هذا دائما مجالا سهلا للأمم المتحدة. وأعتقد أن هذه هي النقطة التي أبرزها ممثل مصر منذ برهة. فأحيانا يكون من الأسهل لصديق ثنائي أن يمد يد المساعدة، ومع ذلك فإن الدروس المستوعبة وأفضل الممارسات المحددة من تجارب الأمم المتحدة مفيدة بالمثل. ومن الأهمية بمكان توثيق تلك التجارب وتعميمها.

ومن الأهمية بمكان أن يكون الهدف هو مساعدة الدول المعنية، سواء قبل حدوث الصراع أم لا، على بناء قطاع أمن مناسب، وليس فرض حل من الحلول. والملكية الوطنية هامة للاستدامة الطويلة الأجل. إلا أنه يمكن أن يؤدي تحديد الأخطار والجهود البناءة للمساعدة، سواء كان ذلك عن طريق دور المساعي الحميدة الذي يضطلع به الأمين العام أو عن طريق الدعم من الشركاء الإقليميين، إلى تقليل فرصة انزلاق الدولة إلى الصراع.

ونلاحظ أن الأمن البشري يتأصل في تلك العملية. ووفقا للفقرة ١٤٣ من وثيقة نتائج مؤتمر القمة العالمي سنة ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠) التزمت الدول الأعضاء بمناقشة وتعريف مفهوم الأمن البشري. وينبغي لنا ألا نهمّل ذلك الالتزام؛ على العكس، فإنه يتوجب علينا أن نأخذ في الحسبان في ذلك السياق. وحقا نعتقد أن المفهومين يرتبط الواحد منهما بالآخر، ولذلك نحن مسرورون بأن نلاحظ في الوثيقة المرجعية (S/2007/72) أن الهدف الرئيسي من إصلاح القطاع الأمني هو على وجه الدقة تعزيز الأمن البشري.

ولدى وفد بلدي شعور بأن القطاع الأمني لا يمكنه أن يحل محل القيادة الوطنية والفعالة. ينبغي أن يكون الإنسان في مركزه وأن يكون عريضا وشاملا وطويل الأمد وأن ينفذ حالة بعد حالة. والمسألة بالغة الحساسية من منظور السيادة الوطنية والتقاليد المحلية. وإذا لم يوجد الأساس الضروري للاتفاق السياسي على الصعيدين الوطني والدولي، فإن إي مشاركة من جانب الأمم المتحدة ستواجه عقبات صلبة على سبيل تحقيق النجاح وضمان الأمن.

وفي نفس الوقت يجب علينا أن نضمن أكبر قدر ممكن من إدماج القدرات في منظومة الأمم المتحدة. ويجب أن تسند المسؤوليات وأن تخصص الكفاءات الواضحة فيما يتعلق بمختلف الأنشطة وتحقيق التنسيق الفعال لمواءمة جهود المنظمة بجهود ثنائية وجهود أخرى حتى فيما يتعلق بتعبئة الموارد.

وفضلا عن ذلك، فإن جهود القطاع الأمني الدولي، شأنها شأن جوانب كثيرة من بناء السلام، غير منسقة في معظم الأحيان أو متفرقة ومبعثرة. فمن ناحية تتوخى الجهات المانحة الثنائية في الأمم المتحدة وجهات مشاركة أخرى تحقيق أهدافها ولا توافق على إطار أو نهج موحد.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل غواتيمالا.

السيد سكينر - كليه (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): أود بادئ ذي بدء أن أشكر وفد جمهورية سلوفاكيا على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة التي تمكّنتنا نحن الدول غير الأعضاء في المجلس من الإعراب عن وجهات نظرنا بشأن هذه المسألة الهامة. وأود أيضا أن أشكركم، سيدي الرئيس، على الورقة المفاهيمية المبينة (S/2007/72)، المرفق) المعممة على الوفود.

أولا، يود وفد غواتيمالا أن يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل كوبا باسم حركة عدم الانحياز.

وتؤيد غواتيمالا فكرة إشراك منظومة الأمم المتحدة في صياغة مفهوم لإصلاح قطاع الأمن. ونحن ندرك أنه لم يتم التوصل بعد إلى نهج واحد أو منتظم لهذه المسألة. إلا أنه ينبغي لنا عند مناقشة هذا المفهوم أن نسعى إلى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن العناصر التي يتكون منها، وأن نحدد السياقات التي ينبغي أن يتم فيها تنفيذها، وأن نحدد العوامل الفاعلة التي ينبغي أن تشارك في وضعه.

ونذكّر بأن المسألة الأمنية ليست سوى جزء واحد من عمليات حفظ السلام وبناء السلام في الصراع. ويتقدم المساعدة إلى الدول للتغلب على العقاقب ولدراسة أسباب الصراع ينبغي لنا أن نكون مدركين لوجود سلسلة كاملة من المسائل ذات الصلة، تتراوح من التأييد لإقامة العدالة وتعزيز المؤسسات في إطار سيادة القانون، وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع المواطنين إلى المصالحة الوطنية وإعادة بناء النسيج الاجتماعي والشبكات الإنتاجية التي تجعل الحياة الاقتصادية للأمة قابلة للبقاء وهي تخرج من الصراع.

المتحدة هو دعمها الأمني عن طريق بعثة الأمم المتحدة لتثبيت الاستقرار في هايتي، وعلى وجه الخصوص توفيرها للدعم الملموس لإصلاح الشرطة الوطنية الهايتية.

نعتقد بأن من الضروري التأكيد على أن أي إصلاح للقطاع الأمني يجب أن يشمل المنظور الجنساني. وتؤيد غواتيمالا التنفيذ الكامل للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والاستقرار لأن عناصره الثلاثة تؤكد على حماية حقوق الإنسان، ومشاركة النساء في عمليات حفظ السلام ودور النساء في الوقاية من الصراعات والوساطة وبناء السلام.

وفيما يتعلق بدور لجنة بناء السلام في إصلاح القطاع الأمني، نعتقد بأنها يمكن أن تساعد الحكومات الوطنية على تحديد احتياجاتها وأولوياتها في ذلك الميدان من منظور واسع، بتنسيق تقديم المساعدات من المجتمع الدولي.

وتابع وفد بلدي مناقشة اليوم عن كيب، ونأمل في مواصلة النظر في هذه الأفكار في إطار الجمعية العامة واللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام ولجنة بناء السلام، بالإضافة إلى نتائج أعمال الفريق العامل المشترك بين الوكالات التابع للأمم المتحدة المعني بإصلاح القطاع الأمني.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سويسرا.

السيد غروتر (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر سلوفاكيا على قيامها بتنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن إصلاح القطاع الأمني، التي هي متابعة لحلقة العمل الدولية التي عقدت في تموز/يوليه ٢٠٠٦ ولطاولتين مستديرتين نظمتا في أواخر السنة المنصرمة بشأن نفس الموضوع. ومجلس الأمن يؤكد الآن مجدداً، وقد تناول المسألة في تموز/يوليه ٢٠٠٥، على أهمية إصلاح القطاع الأمني

ونظراً إلى التنافس من أجل تيسير سبل الوصول إلى أموال المانحين، فالذين لديهم الاهتمام بتحقيقها لا يعلنون عن مشاريعهم، ما يؤدي إلى التوزيع غير السوي أو حتى الازدواجية في جهود المساعدة.

وفي ذلك السياق، نلاحظ النصيحة العملية الهامة الواردة في الوثيقة المرجعية فيما يتعلق بالحاجة إلى إرساء ممارسات مثلى موصى بها على أساس التجربة المكتسبة في مختلف الأنشطة المنفذة حتى اليوم في مختلف عمليات الأمم المتحدة. نحن بحاجة إلى الاعتراف بأن الفقر والتخلف والافتقار إلى الفرص والتهمة - كل هذه تشكل التهديد الأكبر وتتحدى إصلاح القطاع الأمني. وفضلاً عن ذلك، نعتقد بأنه ينبغي إدراج مكون الوقاية لضمان نهج شامل ومتكامل لمنع العنف وارتكاب الجريمة، ما يقلل الحاجة إلى الإكراه.

ونحن بحاجة أيضاً إلى التأكيد على أن الجهود المبذولة في القطاع الأمني عززتها عموماً اتفاقات السلام التي تتناول تلك المسائل في سياق نهاية الصراع. واتفاقات السلام الغواتيمالية مثال واضح على ذلك، إذ اشتملت على الأدوات الضرورية للإصلاح الكامل للقطاع، المدعو على نحو سليم "الأمن الديمقراطي".

وفيما يتعلق بالدور الذي يؤديه مجلس الأمن عن طريق ولاياته المسندة إلى بعثاته في وضع معايير لإصلاح القطاع الأمني، فإننا نذكر بأن تلك ليست الهيئة الوحيدة التي من اختصاصها مناقشة المسألة. نعتقد بأن أي استراتيجية موضوعية من جانب الأمم المتحدة يجب أن تكون متعددة الوجوه. ولكن حينما يجري القيام بعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة فمن المهم أن تكون الجوانب الأمنية مدججة على نحو ملائم في ولاية البعثة والحقائق الواقعة في الميدان. وأحد أمثلة العمل الممتاز الذي قامت به الأمم

وشاركت في تمويلها، تجربة كبيرة في مجال إصلاح قطاع الأمن على نحو عام، والرقابة البرلمانية على قطاع الأمن بشكل خاص. وسويسرا على قناعة بأن المركز يمكن أن يشكل شريكا له جاذبيته للأمم المتحدة.

وتعاضد التحديات بشكل خاص أمام البلدان في مرحلة ما بعد الصراع. وبرامج إصلاح قطاع الأمن يجب أن تسهم في التغلب على المخلفات المحددة لصراع من الصراعات المسلحة - من قبيل انتشار الأسلحة الصغيرة، والألغام الأرضية المضادة للأفراد، ووجود مقاتلين سابقين وجرائم حرب أفلت مرتكبوها من العقاب. وفي ذلك الصدد، تود سويسرا أن تشدد على الأهمية الحاسمة لإشراك الأطراف الفاعلة من غير الدول - الأطراف الفاعلة المسلحة ومنظمات المجتمع المدني - في برامج إصلاح قطاع الأمن.

وينظر مجلس الأمن في إمكانية تقديم طلب إلى الأمين العام ليعرض تقريراً عن نهج الأمم المتحدة فيما يتعلق بإصلاح قطاع الأمن. وسويسرا تؤيد إعداد تقرير من هذا القبيل، نرى أنه ينبغي أن يتضمن العناصر التالية: أهمية امتلاك الحكومات والأطراف الفاعلة المحلية لعملية إصلاح قطاع الأمن، والحاجة إلى التنسيق بين مختلف الأطراف الفاعلة في المنظمة المشاركة في هذا القطاع، وأهمية إصلاح قطاع الأمن لتعزيز السلام والتنمية، واستدامة تمويل برامج إصلاح قطاع الأمن.

وسويسرا على قناعة بأنه يمكن لبرامج إصلاح قطاع الأمن التي تنسجم بحسن التنسيق وتنفذ على الأمد الطويل أن تسهم في تعزيز السلم والاستقرار العالميين والحد من الفقر. وتتطلع سويسرا إلى التقرير المقبل للأمين العام وما سيتضمنه من توصيات عملية بشأن تعزيز العمل لإحراز التقدم في هذا المجال.

لإحلال السلام الدائم ولتوطيد دعائم السلام في البلدان المتضررة بالأزمات والصراعات.

وسويسرا على اقتناع بأن تشاطر نهج حيال منظومة الأمم المتحدة برمتها ضروري عند تناول مسائل إصلاح القطاع الأمني خلال جميع مراحل الصراع. ونهج كهذا ينبغي أن يأخذ في الحسبان ليس فقط احتياجات عمليات حفظ السلام، ولكن أيضا احتياجات التعمير على الأمد الطويل والتنمية المستدامة.

ويؤكد بلدي على الحاجة إلى التنسيق على أساس واسع ومتسق في هذا الميدان. ويجب إيلاء اهتمام خاص للعلاقة بين مفهوم إصلاح القطاع الأمني والمجالات ذات الصلة، من قبيل سيادة القانون؛ والعدالة الانتقالية؛ ونزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، ومنهم الجنود الأطفال؛ وتحديد الأسلحة الصغيرة؛ والمساواة الجنسانية. وتعزيز الاحترام لحقوق الإنسان، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية على نحو عام، تجب مراعاته أيضا.

ويتطلب إصلاح القطاع الأمني اتخاذ نهج متكامل وشامل. إذا أريد أن يفضي إصلاح القطاع الأمني إلى نتائج ملموسة، فيجب أن يشمل جميع جوانب الأمن، متناولا إصلاح الجيش والشرطة وأيضا المؤسسات المسؤولة عن المقاضاة والعدالة الجنائية وإدارة السجون.

وسويسرا تود أن تؤكد على مسألة الحكم الذي هو جزء لا يتجزأ من إصلاح القطاع الأمني. إن إصلاح القطاع الأمني تشكله جوهريا الاعتبارات السياسية. ولا ترقى أنشطة تلك الإدارة إلى تقديم المساعدة الفنية للجهات الفاعلة الحكومية فقط في ميدان الأمن؛ من الحتمي أيضا أن تكون تلك الأنشطة خاضعة لمبدأي الحكم الرشيد والديمقراطية.

وقد اكتسب مركز جنيف للمراقبة الديمقراطية للقوات المسلحة، وهو مؤسسة دولية أنشأتها سويسرا

ثانياً، يجب أن يُفهم إصلاح قطاع الأمن على أنه عملية طويلة الأمد، لاسيما في البلدان في حالات ما بعد الصراع. وبناء عليه، من المهم أن تدرج الأمم المتحدة تخطيطاً في الأجل الطويل في جهود إصلاح قطاع الأمن، على الأقل من خلال كفالة توفير الموارد اللازمة. بمرور الوقت. ذلك أن دورات التمويل المقدم من المانحين في الأجل القصير تضر بالملكية الوطنية وتؤدي إلى نتائج غير مستدامة.

ثالثاً، يجب تصور إصلاح قطاع الأمن على نحو شامل. فمختلف عناصر قطاع الأمن مترابطة، والإصلاحات قد تصبح غير ناجعة إذا اقتصر على مجرد عنصر واحد. وفي الوقت ذاته، عندما تكون الحكومة المتلقية ضعيفة، يجب أن يراعى إصلاح قطاع الأمن، على نحو واقعي، القيود المالية والمتعلقة بالموارد البشرية. ولا بد من القيام بتخطيط دقيق، وتحديد الأولويات وكفالة متابعتها من بداية أي جهد لإصلاح قطاع الأمن.

وأخيراً، يجب النظر إلى إصلاح قطاع الأمن في السياق العام لإصلاح وإعادة بناء المجتمعات التي تمر بمرحلة إرساء الديمقراطية، والخارجة من الصراع أو التي تحتاج إلى المساعدة الدولية. ويضطلع مجلس الأمن بدور هام في إنشاء البعثات ووضع الولايات التي تستوعب ذلك الواقع. وستعزز جهود المجلس من خلال التعاون الوثيق مع المنظمات المعنية الأخرى، في إطار منظومة الأمم المتحدة وعلى نطاق المجتمع الدولي بشكل عام. ونأمل، على نحو خاص، أن تتمكن لجنة بناء السلام من تقديم التوصيات وكفالة التنسيق. وبالتالي، يحدو وفد بلدي الأمل في أن يضع مجلس الأمن آليات للتنسيق مع الهيئات الأخرى لضمان أن تكون المساعدة المقدمة إلى المجتمعات المحتاجة شاملة ومتسقة وفعالة.

ويرى وفد بلدي أن الأولويات العاجلة لمجلس الأمن بشأن إصلاح قطاع الأمن ينبغي أن تشمل، أولاً، القيام

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا.

السيد تشوي يونغ - جن (جمهورية كوريا)
(تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي، في المستهل، أن أعرب لكم عن الشكر، سيدي الرئيس، على عقدكم هذه المناقشة بشأن إصلاح قطاع الأمن. وتُعقد مناقشة اليوم في الوقت المناسب تماماً، إذ أن مجلس الأمن يدرج بشكل متزايد المسائل المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن في ما يصدره من ولايات. ووفد بلدي ممن أيضاً لبعثة جمهورية سلوفاكيا على ما قامت به من عمل مكثف ودقيق إعداداً لهذه الجلسة. ونحن على يقين بأن مناقشة اليوم ستشكل أساساً سليماً سيستند إليه مجلس الأمن لصياغة دوره في وضع نهج شامل، ومتسق، ومنسق للأمم المتحدة في مجال إصلاح قطاع الأمن.

والدول الخارجة من الصراع تواجه دائماً التحديات الكبيرة المتمثلة في تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار، أحياناً في بيئات تتسم بقدر كبير من الاضطراب الأمني. ولا يمكن التصدي لتلك التحديات إلا بالاقتران مع إصلاح قطاع الأمن لتوفير ما يلزم من الأمن والعدالة، اللذين يشكلان شرطين مسبقين لاستدامة السلم وتحقيق التنمية.

وإذ يدرك وفد بلدي أنه ليس هناك حالياً أي مبدأ توجيهي بشأن دور الأمم المتحدة في تعزيز برامج إصلاح قطاع الأمن، فإنه يود أن يسلط الضوء على بعض المبادئ الأساسية التي نعتقد أنها تستحق النظر الجاد.

أولاً، يجب التأكيد على الملكية الوطنية. فمبدأ السيادة الوطنية والحقائق العملية لإصلاح قطاع الأمن تجعل من الملكية الوطنية لأي برنامج من هذا القبيل أمراً ضرورياً. وما من قطاع أكثر حساسية من الأمن القومي، وبالتالي، لا يمكن لأي من جهود إصلاح قطاع الأمن أن تنجح دون أن تشارك فيها الأطراف الفاعلة الأمنية المحلية.

حلف شمال الأطلسي. وأود أن أشير أيضا إلى عمل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، لا سيما فيما يتعلق بالجهود الرامية إلى تعريف المفهوم. ويشكل التوصل إلى اتفاق بشأن التعريف أساسا للتعاون وتنسيق الجهود في المستقبل في هذا الميدان الذي يتسم بأهمية حيوية. وتُعرف منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي النظام الأمني على أنه يشمل القوات المسلحة، والشرطة المدنية، ونظام القضاء والسجون، والسلطات المدنية المسؤولة عن مراقبة تلك الجماعات، بما فيها الوزارات والبرلمانات. وإصلاح تلك القطاعات أمر حيوي لكفالة استدامة الأمن في المجتمعات الخارجة من الصراع، وفي البلدان التي تمر بمرحلة انتقال من حكم الحزب الواحد إلى الديمقراطية.

والحقائق المعقدة التي تواجه العمليات المعاصرة لإدارة الأزمات تتطلب استجابات متعددة الأبعاد. فالجوانب المدنية لإدارة الأزمات الدولية تعتبر بشكل متزايد أجزاء لا تتجزأ من عمليات إدارة الأزمات. وينبغي أن نولي أهمية حاسمة لإصلاح قطاع الأمن إذا أردنا تحقيق السلام المستدام وإرساء ديمقراطيات قابلة للبقاء. وفي حالة الافتقار الأساسي إلى الثقة في المؤسسات التي عليها تكريس مبادئ سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، لن يحدث أي تقدم تقريبا في حالات ما بعد انتهاء الصراع.

وقد استجابت النرويج للطلب المتزايد على قدرات الاستجابة المدنية للأزمات بتجميع الخبراء على نحو منهجي داخل المجالات ذات الأولوية. فلدينا مجموعات لخبراء الشرطة والقانون والدفاع، فضلا عن المستشارين في بناء الديمقراطية وحقوق الإنسان. ويجري نشر خبرائنا في العمليات الدولية وفي المشاريع الثنائية لإصلاح القطاع الأمني.

وتسعى النرويج بالفعل لإدماج الوعي بالفوارق بين الجنسين في إصلاح القطاع الأمني، وفي جميع أنشطة الأمم

بتوزيع مناسب للأدوار والمسؤوليات بين مختلف كيانات الأمم المتحدة؛ ثانيا، وضع الولاية والبرامج المحددة لكل كيان فيما يتعلق بإصلاح قطاع الأمن، وثالثا، اكتساب الخبرة اللازمة. ونأمل أن تساعد مناقشة اليوم المجلس على وضع استراتيجية أكثر منهجية وشمولا بشأن إصلاح قطاع الأمن باعتباره جزءا لا يتجزأ من حفظ السلام وبناء السلام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطى الكلمة الآن لممثل النرويج.

السيد لوفالد (النرويج) (تكلم بالانكليزية): ترحب النرويج بهذه الفرصة لمناقشة إصلاح قطاع الأمن في مجلس الأمن. فإصلاح قطاع الأمن يستحق مزيدا من الاهتمام، ومن المهم إذن إدراج إصلاح قطاع الأمن في جدول أعمال مجلس الأمن. ونرحب بالورقة المفاهيمية التي أعدها الرئاسة السلوفاكية (S/2007/72، المرفق). وتشكل الورقة المفاهيمية أساسا ممتازا لمناقشة اليوم، وزخما لتعزيز دور الأمم المتحدة فيما يتعلق بإصلاح قطاع الأمن. وتتفق تماما مع مشروع البيان الرئاسي الذي سيعتمد في وقت لاحق اليوم.

ونؤيد وضع نهج للأمم المتحدة بشأن إصلاح قطاع الأمن يتسم بالشمول والاتساق والتنسيق. والنرويج على استعداد لدعم جهود الأمم المتحدة في ذلك الصدد. ونقدر ما قامت به الأمم المتحدة من عمل فعلي في الميدان، على الرغم من أنه لم يتم دائما في إطار إصلاح قطاع الأمن. ولدى الأمم المتحدة تجارب عملية هامة ينبغي الاستفادة منها لدى صياغة نهج شامل.

وتود النرويج أن تشدد على أهمية التنسيق مع العمل الجاري بشأن هذا الموضوع في المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى. وقد ظلت النرويج تسهم خلال سنين عديدة في إصلاح قطاع الأمن في غرب البلقان، على الصعيد الثنائي وبالتعاون مع مختلف الأطراف الفاعلة الأخرى، بما فيها

وبصفة أفغانستان بلدا خارجا من صراع مسلح تجاوزت مدته عقدين من الزمان، فهي تدرك جيدا أهمية إصلاح القطاع الأمني لكفالة الأمن والانتعاش والتنمية، وللنهوض بحقوق الإنسان وسيادة القانون في البلدان الخارجة من صراعات.

وبشكل إصلاح القطاع الأمني محورا لعملية بناء الدولة برمتها في أفغانستان. وهذه العملية أيضا هي العنصر الأساسي في المشاركة الدولية في إعادة بناء قوات الأمن وأجهزة إنفاذ القوانين في أفغانستان. وتتألف عملية إصلاح القطاع الأمني في أفغانستان من خمسة أعمدة، كل منها يدعمه بلد، في المجالات التالية: الإصلاح العسكري، وإصلاح الشرطة، ومكافحة المخدرات، والإصلاح القضائي، ونزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم.

وقد مثلت عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، التي بدأت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، بداية عملية إصلاح القطاع الأمني في أفغانستان. ووفقا لولاية هذا البرنامج، تم نزع سلاح ما يزيد على ٦٠ ٠٠٠ مقاتل سابق وتسريحهم، بهدف تهيئة مناخ يؤدي إلى تنفيذ إصلاح القطاع الأمني وعملية إعادة الإعمار في البلد. وكمرحلة ثانية لعملية الإصلاح لدينا، شرعنا في حل الجماعات المسلحة غير القانونية، بغية نزع سلاح الوحدات العسكرية غير المسجلة لدى وزارة الدفاع. ولا نزال ملتزمين بالانتهاء من هذه العملية قبل نهاية عام ٢٠٠٧، بدعم من شركائنا الدوليين.

ولم ييسر إصلاح القطاع الأمني إدخال التحسينات على المناخ الأمني فحسب، بل كان أيضا بمثابة شرط مسبق لتشكيل جيشنا الوطني وشرطتنا الوطنية. وقد تم تدريب ما يزيد على ٣٥ ٠٠٠ جنديا في الجيش الوطني و ٦٢ ٠٠٠ ضابط في الشرطة الوطنية. ويتمثل هدفنا في الوصول بقوام

المتحدة الأخرى. وينبغي أن يحدد في ولايات عمليات السلام كيفية تأثير مختلف التدابير على كل من المرأة والرجل. وقد اعتمدنا خطة عمل وطنية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المتعلق بالمرأة والسلام والأمن.

وإصلاح القطاع الأمني مدرج أيضا في جدول أعمال لجنة بناء السلام. ففي حالة بوروندي، على سبيل المثال، جرى تحديد إصلاح القطاع الأمني في الواقع بوصفه من المجالات الحاسمة. والتنمية والأمن مرتبطان ارتباطا قويا، سواء على المدى القصير أو الطويل. وبدون إصلاح القطاع الأمني في الوقت المناسب، وبناء السلام على نطاق واسع، وإعادة إدماج المقاتلين على الوجه الصحيح، يمكن أن تنتكس البلدان وتعمها الفوضى والعنف. وهذا من شأنه أن يدمر أي أمل في التنمية السريعة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل أفغانستان.

السيد تانين (أفغانستان) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أود يا سيدي الرئيس أن أتوجه لكم بالتهنئة باسم وفدي على تبوءكم رئاسة مجلس الأمن عن شهر شباط/فبراير وأن أرحو لكم كل التوفيق في إدارة أعمال المجلس وتكليفها بالنجاح. كما نرجو أن نعرب عن تقديرنا لوفدكم على عقده مناقشة اليوم، التي يتمثل الهدف منها في إعداد نهج شامل ومتسق ومتكامل لإصلاح القطاع الأمني.

ويعلق وفدي أهمية كبيرة على مفهوم إصلاح القطاع الأمني، لأنه يشكل أحد العناصر الرئيسية في إعادة إحلال السلام والاستقرار وإعادة الأمور إلى طبيعتها في أوضاع ما بعد انتهاء الصراع. لذلك فإننا نلاحظ بارتياح زيادة مستوى الوعي بين أعضاء الأمم المتحدة بصفة عامة والمجتمع الدولي بوجه عام بشأن إصلاح القطاع الأمني.

نجاح عملية إصلاح القطاع الأمني بأفغانستان في استمرار الهجمات الإرهابية التي تشنها جماعات تجرّد ملاذاً آمناً لها خارج أفغانستان، وفي الصلة بين انعدام الأمن وتجارة المخدرات. وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن تقديري للدور المحوري الذي يؤديه الائتلاف الدولي والقوة الدولية للمساعدة الأمنية بقيادة حلف شمال الأطلسي في تهيئة أوضاع مؤدية إلى تنفيذ إصلاح القطاع الأمني، فضلاً عن إعادة إعمار أفغانستان وتنميتها.

واستناداً إلى تجربتنا والدروس المستفادة منها، نود أن نشير في إيجاز لبعض المسائل الواردة في ورقة المفاهيم التي وزعتها رئاسة المجلس كمرفق للوثيقة S/2007/72.

أولاً، يجب أن ندرك أن إصلاح القطاع الأمني مسعى سوف يتحقق على مدى سنوات كثيرة. ولا يوجد حل سريع. فلا يتعلق إصلاح القطاع الأمني بمجرد نزع سلاح المقاتلين السابقين أو تدريب وتجهيز جيش جديد، بل هو عملية طويلة الأمد تستلزم تركيزاً خاصاً على التنمية. وينبغي أن يتمثل الهدف في تحويل المقاتلين السابقين مرة ثانية إلى الحياة المدنية. وفي هذا الصدد، سيكون في المقام الأول من الأهمية تيسير توفير مشاريع مدرة للدخل على الأجل الطويل، فتوفيرها سيمنع المقاتلين السابقين من اللجوء إلى أنشطة غير مشروعة.

ثانياً، نرى أن الملكية الوطنية من المكونات الهامة لنجاح عملية إصلاح للقطاع الأمني واستدامتها. وفي حالة أفغانستان، يستند إصلاح القطاع الأمني بدرجة متزايدة على توافق الآراء بين جميع شرائح المجتمع الأفغاني. والواقع أنه بدون اضطلاع البلد المعني بدور رئيسي وبدون تعاون منه، فستكون الجهود المبذولة لتحقيق النجاح في عملية الإصلاح عرضة للإخفاق.

الجيش العامل إلى ٧٠ ٠٠٠ فرد وقوة الشرطة إلى ٨٢ ٠٠٠ فرد بحلول نهاية عام ٢٠٠٨. علاوة على ذلك، تشكل بعض الإصلاحات الإضافية في وزارتي الدفاع والداخلية العناصر الرئيسية لعملية إصلاح القطاع الأمني في أفغانستان. وفي هذا الصدد، تم اتخاذ عدد من الخطوات لتنفيذ الإصلاحات المتعلقة بالمؤسسات والموظفين تحقيقاً لمزيد من الطابع المهني وضمان التقيد بالمبادئ الديمقراطية، كالمساءلة والشفافية واحترام حقوق الإنسان.

ورغم ما أحرزناه من تقدم، لا نزال نواجه تحديات هامة في تعزيز قدرة مؤسساتنا الأمنية. وقد كان لنقص الموارد والمعدات الحديثة وانخفاض مرتبات الجند تأثير حاسم على فعالية كل من الجيش الوطني والشرطة الوطنية في التصدي للتحديات الأمنية السائدة في البلد. ومن ثم لدينا اعتقاد راسخ بأن الاحتفاظ بمستوى المشاركة الدولية في بناء قدرة المؤسسات الأمنية في البلدان الخارجة من صراعات ينبغي أن يشكل عنصراً ضرورياً لنجاح عملية إصلاح القطاع الأمني.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا للدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي والبلدان المانحة دون فتور في المساعدة على القيام بعملية إصلاح مؤسساتنا الأمنية. وفي هذا الصدد، نرحب بما أعلنته الولايات المتحدة الأمريكية مؤخراً من زيادتها المساعدة التي تقدمها لتعزيز فعالية وقدرة جيشنا الوطني وشرطتنا الوطنية. كذلك نؤكد أهمية تقديم مساعدات دولية إضافية لأغراض تنفيذ استراتيجيتنا الوطنية لمكافحة المخدرات وإصلاح جهازنا القضائي.

إن إصلاح القطاع الأمني عملية طويلة الأمد تتطلب أجواء مواتية لتنفيذها. وقد كانت تجربتنا في مجال إصلاح القطاع الأمني شاقة بشكل خاص، بالنظر إلى الحالة الأمنية السائدة في البلاد. وتتمثل التحديات الرئيسية التي يواجهها

التقليدي للأمن، الذي يفهم بوصفه حماية للدولة من التهديدات الخارجية، يفقد صلاحيته ويفسح المجال لمفهوم جديد للأمن يضع الأشخاص، مع حقوق الإنسان والتنمية، في محور اهتمامه. وهذا المفهوم الجديد للأمن يرتبط ارتباطا وثيقا بمنع نشوب الصراع وبناء السلام.

ويشكل إصلاح قطاع الأمن عنصرا أساسيا في تعزيز تشديد الرقابة المدنية والديمقراطية على الدفاع والأمن بغية تحسين فعالية المؤسسات الأمنية. وينبغي ألا ننسى أن لقطاع الأمن خصائص معينة بسبب الدور الهام الذي يمكن الاضطلاع به بالاستخدام المحتمل للقوة. ونظرا لأن إصلاح قطاع الأمن يؤثر على المؤسسات التي تقوم بحماية سيادة الدولة، فإن ذلك الإصلاح لن يصبح قابلا للبقاء ما لم يكن هناك اتفاق وملكية وتعاون ومشاركة كاملة للدولة التي تضطلع به.

إن إصلاح قطاع الأمن هو عملية، وليس غاية في حد ذاته. وتوضح التجربة أن اتجاه بعض المانحين والمؤسسات ظل يتمثل في إتباع النموذج الأمني للديمقراطيات الغربية، بدون مراعاة الخصائص المعينة لكل بلد بحاجة إلى إصلاح الأمن. ومحاولة تطبيق نموذج أمني واحد على المجتمعات التي تمر بمرحلة الانتقال وتتعامل مع قيود اقتصادية وسياسية - مجتمعات مؤسساتها ضعيفة أو معدومة أو قد يكون الصراع المسلح مستمرا فيها - تعني اللجوء إلى صيغ عامة بدون الاعتراف بتعقيدات كل حالة وخصوصياتها.

والأغلبية الساحقة من المبادرات الدولية لإصلاح قطاع الأمن تركز على البلدان النامية، وخاصة البلدان الخارجة من الصراعات الأهلية. ومع ذلك، ينبغي أن ندرك أن تلك الإصلاحات تتسم بنفس القدر من الأهمية بالنسبة للبلدان المتقدمة النمو. ولا يلزم سوى أن ننظر في الحالات المتعلقة بوحشية الشرطة في بعض تلك البلدان وعمليات

ثالثا، نشدد على ضرورة تعزيز التنسيق بين الأجهزة والوكالات ذات الصلة للأمم المتحدة والأطراف الفاعلة الدولية الأخرى بغية اتخاذ نهج شامل ومتناسك ومتكامل نحو إصلاح قطاع الأمن. وفي هذا الصدد، يرحب وفدي بإعداد الأمين العام تقريراً يغطي الأنشطة القائمة المتصلة بالأمم المتحدة بشأن إصلاح قطاع الأمن ويشمل مجموعة محددة من التوصيات للعمل في المستقبل. والأمر المهم بصورة مماثلة هو ضرورة ضمان زيادة التنسيق بين البلدان المانحة والبلد المعني في التصدي للتحدي المتمثل في بناء القدرات الوطنية.

وأخيرا، نرى أنه ينبغي أن يعالج إصلاح قطاع الأمن بوصفه جزءا من إستراتيجية شاملة لضمان إحلال السلام والاستقرار الدائمين في البلدان الخارجة من الصراع. ولا بد من إيلاء اهتمام مماثل لبناء مؤسسات الدولة وتعزيزها وإعلاء شأن سيادة القانون والحكم الرشيد إذا أردنا أن نحقق انتقالا ناجحا من الصراع إلى السلام في بلدان ما بعد الصراع.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل أوروغواي.

السيد روسيلي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): يود وفدنا، بدوره، أن يعرب عن تقديره لكم، سيدي الرئيس، وللجمهورية السلوفاكية، على المبادرة بعقد مناقشة مفتوحة في مجلس الأمن بشأن إصلاح قطاع الأمن - وهي مسألة حددها المجلس بالفعل بوصفها أساسا لأي عملية لتحقيق الاستقرار في حالات ما بعد الصراع، مدركا ضرورة أن تضع الأمم المتحدة استراتيجيات أكثر تماسكا في هذا الصدد.

وأود أن أدلي ببعض التعليقات العامة فيما يتعلق بكيفية تناول وفد أوروغواي لهذه المسألة. إن المفهوم

وفدنا بزيادة ميل مجلس الأمن إلى أن يدرج في ولايات بعثات السلام مسؤوليات متصلة بحقوق الإنسان والشرطة والنظم القضائية والقانونية والإصلاحية. ومع ذلك، سيكون من المفيد معرفة النتائج الملموسة التي تم إحرازها حتى الآن في إصلاح قطاع الأمن في البلدان الخارجة من الصراع.

وسيكون من المفيد للغاية أن تتوفر لدى للمجلس تلك المعلومات، وخاصة حينما يحين الوقت لتجديد ولايات حفظ السلام. كما سيكون من المفيد للمجلس أن يركز على وضع سياسات تهدف إلى إصلاح الأخطاء المرتكبة في تنفيذ وفي تعزيز مجالات إصلاح الأمن التي تتطلبها الحالة المعينة لبلد ما.

وفيما يتعلق بأنشطة بناء السلام، يرحب وفدنا بإدراج إصلاح قطاع الأمن في ولايتي المكتبين المتكاملين للأمم المتحدة في بوروندي وسيراليون. وسيكون من المثير للاهتمام أن نعرف تجارب ونتائج كلا البلدين في وضع وتنفيذ تلك السياسات بحيث تتمكن لجنة بناء السلام، بالتعاون الوثيق مع مجلس الأمن والمكتبين المتكاملين، من متابعة تلك السياسات.

وأخيرا وليس آخرا، فإن التعاون الدولي أمر لا غنى عنه لتعزيز الأنشطة المرتبطة بإصلاح قطاع الأمن ولتنفيذ هذه الأنشطة. فعلى سبيل المثال، أنشأت أوروغواي مشروعا للتعاون مع هايتي ولمساعدتها على توطيد الديمقراطية. ومن خلال ذلك المشروع، يأمل بلدي أن يتمكن من الإسهام في مجال الانتخابات والمساعدة على تعزيز المؤسسات في هايتي وتعزيز التدريب الديمقراطي من خلال برامج في التربية المدنية ومشاركة المواطنين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل السودان.

التفتيش الانتقائية التي تقوم بها الشرطة على أساس معايير عرقية، والانعدام العام للتدابير الرامية إلى منع أعمال العنف التي ترتكب ضد النساء أو الرد على هذه الأعمال، فضلا عن المستويات العالية للإلحاق العسكري.

ولا بد من مراعاة المنظور الجنساني في أي إستراتيجية لإصلاح قطاع الأمن. ويحثنا القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) على إدماج منظور جنساني في جميع جهود صون السلام والأمن وتعزيزهما. ويمكن أن يسفر ذلك عن استجابات فعالة للتهديدات المتصلة بنوع الجنس، لا سيما أعمال العنف التي ترتكب ضد النساء ويمكنه، على وجه الخصوص، أن يعوض عن التمثيل الناقص للنساء في اتخاذ القرار في إطار قطاع الأمن.

وأود أن أقدم عدة اقتراحات محددة. ويرى وفدي أن على الأمم المتحدة أن تتفق بشأن اتخاذ نهج مشترك نحو إصلاح قطاع الأمن. وفي هذا السياق، نرى أن الطلب الذي قدمته في آذار/مارس ٢٠٠٦ للجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام إلى الأمين العام طلب هام. وقد طلبت اللجنة الخاصة، في الفقرة ١٢٣ من تقريرها الوارد في الوثيقة A/60/19، إلى الأمانة العامة

”أن تضطلع بعملية... لوضع سياسات مشتركة بشأن أفضل الممارسات في مجال إصلاح قطاع الأمن على أن تراعى الكفاءات المتميزة الموجودة لدى الأمم المتحدة، والكفاءات المتميزة الموجودة لدى الجهات الشريكة الأخرى، والصلات القائمة بين نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج“.

وينبغي أن تشكل سياسات إصلاح قطاع الأمن عنصرا لا يتجزأ ومستمرا لاستراتيجيات حفظ السلام وبناء السلام. وفيما يتعلق باستراتيجيات حفظ السلام، يرحب

إن أي حديث عن إصلاح قطاع الأمن يجب أولاً أن يركز على مرجعية واضحة، وأهمها استناد ذلك الجهد على أهداف ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، واحترام سيادة الدول ووحدتها وسلامتها الإقليمية، واحترام الخيارات الوطنية للدول الأعضاء ونظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. وعندما نتكلم عن إصلاح هذا القطاع لا ينبغي القفز مباشرة إلى مسألة إصلاح الأجهزة العسكرية والأمنية والشرطية والعدلية، إذ أن الأمن كل لا يتجزأ. ولا يختلف اثنان في أنه منظومة تكاملية لا تستقيم إلا إذا استقامت كل ركائزها، وهي التنمية المستدامة، وتخفيف حدة الفقر، ودعم الهياكل الاقتصادية في البلدان الخارجة من الصراعات، وسد الفجوة الرقمية بما يُمكن من تبادل المعلومات والخبرات ونقل التكنولوجيا بين طرفي العالم النامي والمتقدم النمو، فيأتي جماع ذلك كله، استقراراً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً تنشأ في كنفه مؤسسات الحكم الرشيد بشقيها التشريعي والتنفيذي، وتتعزيز سيادة القانون، فيستقيم ميزان العدل، وتُصان حقوق الإنسان، وتُراعى معايير التوازن الجنساني.

وكما أشرتم في الورقة المفاهيمية (S/2007/72)، المرفق، الفقرة ٨) التي عممتموها على الدول الأعضاء، ”إصلاح قطاع الأمن مسألة تتصل اتصالاً وثيقاً بالسياق الذي تتم فيه“. ولعلي اتفق معكم تماماً في ذلك، باعتبار أن طبيعة ونوع الدعم الذي يمكن أن يقدم لإصلاح قطاع الأمن في بلد ما يتوقف على وضع البلد المعني بالإصلاح ونوع احتياجاته الملحة، إذ أن الدولة الخارجة للتو من الصراع يكون أهم أولوياتها ترجمة السلام واقعاً على الأرض بالتنفيذ العاجل لبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والإسراع بتنفيذ مشروعات التأهيل وإعادة الإعمار، كل ذلك خشية الانتكاسة مرة أخرى للحرب. وهذه الأولويات لا تنطبق على دولة تجاوزت تلك المراحل إلى مرحلة

السيد محمد (السودان): السيد الرئيس، يسعد وفدنا برؤيتكم وأنتم تترأسون هذه الجلسة الهامة لمجلس الأمن، وهو أمر يعكس بجلاء التزام بلادكم الكامل بأعمال وأنشطة الأمم المتحدة. كما أرجو في مستهل بياني أنؤكد على أن رئاسة بلدكم الموقر لمجلس الأمن هذا الشهر قد اتسمت بروح المبادرة الهادفة على النحو الذي تضمنته الورقة المفاهيمية (S/2007/72)، المرفق) التي تفضلتم بتعميمها على الدول الأعضاء بشأن أحد المحاور الهامة لصون الأمن والسلم الدوليين، ألا وهو إصلاح قطاع الأمن.

ولا بد لي كذلك أن أخصكم، أخي العزيز، بتقدير خاص لمبادرتكم بالاتصال بنا وتبادل الرأي معنا حول قضايا السلام في بلادنا قبيل توليكم رئاسة المجلس، لا سيما وأن بلادنا قد تمكنت بالتصميم وصدق الإرادة السياسية من وضع حد لأحد أطول النزاعات في أفريقيا بتوقيع اتفاقية السلام الشامل مع الحركة الشعبية لتحرير السودان في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، علاوة على توقيع اتفاقية سلام دارفور في ٥ أيار/مايو ٢٠٠٦، والتي نبذل الآن قصارى جهدنا من أجل إلحاق بقية الأطراف غير الموقعة بها حتى يكتمل عقد السلام قريباً جداً في البلاد، وذلك بمساعدة مقدرة من قبل مبعوثي الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، السيد يان إلياسون، والسيد سالم أحمد سالم، على التوالي، واللذان يجدان كامل التأييد والدعم من حكومة السودان التي تتطلع بدورها للدفع الإيجابي من قبل مجلس الأمن لهذه المساعي حتى تتوج بالنجاح في أقرب الآجال.

وأرجو أن تسمحوا لي بأن أنقل لمجلسكم الموقر أن السيد رئيس الجمهورية قاد اليوم وفداً رفيع المستوى إلى الشقيقة ليبيا في إطار جهود التحاور السلمي مع غير الموقعين على اتفاقية أبوجا، وذلك استكمالاً لمسيرة السلام في السودان.

”يشير مجلس الأمن إلى بيان رئيسه المؤرخ ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٥، الذي أكد فيه أن إصلاح قطاع الأمن عنصر أساسي في أي عملية لتحقيق الاستقرار والإعمار في ظروف ما بعد انتهاء الصراعات.

”ويؤكد مجلس الأمن أن إصلاح قطاع الأمن في بيئة ما بعد انتهاء الصراعات يعد أمرا حيويا لتوطيد السلام والاستقرار وتشجيع جهود الحد من الفقر وإقرار سيادة القانون والحكم الرشيد وبسط سلطة الدولة الشرعية، ومنع الدول من الارتداد إلى حالة الصراع. وفي هذا الصدد، يعد وجود مؤسسات متخصصة في قطاع الأمن تتسم بالفعالية وتخضع للمساءلة وأجهزة لإنفاذ القانون وإقامة العدل تتسم بالنزاهة ويسهل اللجوء إليها عنصرين لهما نفس القدر من الأهمية بالنسبة لإرساء أسس السلام والتنمية المستدامة.

”ويؤكد مجلس الأمن على أن تقرير نهج عملية إصلاح قطاع الأمن وأولوياتها على الصعيد الوطني هو الحق السيادي للبلد المعني ومسؤوليته في المقام الأول. وينبغي أن تكون عملية إصلاح قطاع الأمن عملية تتولى زمامها الأجهزة الوطنية وتضرب بجذورها في الاحتياجات والظروف الخاصة بالبلد المعني. ويسلم مجلس الأمن بأن تقديم المجتمع الدولي لدعم ومساعدة قوين يمثل أمرا هاما لبناء القدرات الوطنية مما يعزز تولي الأجهزة الوطنية زمام العملية، وهو العنصر الحاسم في كفالة استدامتها بأكملها. ويشدد مجلس الأمن أيضا على أنه من المفروض أن تضطلع الأمم المتحدة بدور حيوي في العمل على مد برامج إصلاح قطاع الأمن التي تتولى زمامها

الاستقرار الديمقراطي واكتملت مؤسساتها وأصبحت تتطلع إلى تطوير وإصلاح أجهزة الأمن والرقابة والمؤسسات العدلية. وعليه، فإن القياس بمعيار موحد لا يصلح في كل الحالات، مثلما أن الأولويات تتباين أيضا.

إن إصلاح قطاع الأمن في كل الأحوال ليس مسألة آنية تؤتي ثمارها في وقت وجيز، بل هو عملية ممرحلة. ولذلك، فإن الضمانة الوحيدة لمعقولة هذا الطرح هي أن تتولى تنفيذ هذا الإصلاح المؤسسات الوطنية في البلد المعني، اتساقا مع مراعاة سيادة الدول وشرعيتها، خاصة وأن الإصلاح هنا يستهدف مؤسسات سيادية حساسة، الأمر الذي يتطلب ضمان تأكيد الملكية الوطنية بصورة واضحة لا لبس فيها في تنفيذ هذا الإصلاح.

إن إصلاح قطاع الأمن ينبغي أن يخضع لدراسة شفافة ومتعمقة من قبل كافة الدول الأعضاء. كما ينبغي ألا ينتقص هذا الجهد أيضا من دور أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية والمعنية بهذا الأمر، مثل الجمعية العامة وغيرها من الآليات ذات الصلة، وحتى لا يستشري أيضا الانطباع السائد حاليا بشأن التدخل المتزايد لمجلس الأمن في المسائل التشريعية التي تضطلع بها لجان وأجهزة الأمم المتحدة المختلفة. وإصلاح مجلس الأمن ذاته سوف يقدم مثالا جيدا لما نتوق إليه من إصلاح في جسم الأمم المتحدة ودولها الأعضاء.

ولا يسعني في الختام إلا أن أؤكد مجددا تقديرنا للمبادرة الجيدة والأفكار القيّمة التي وفرت لنا إطارا موضوعيا جيدا للتفاكر حول هذا الموضوع.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بعد المشاورات التي جرت بين أعضاء مجلس الأمن، أذن لي بأن أدلي بالبيان التالي باسم المجلس.

”ويشدد مجلس الأمن على أن إصلاح قطاع الأمن يمكن أن يكون عملية طويلة الأجل تمتد لما بعد انتهاء عملية حفظ السلام. ويؤكد مجلس الأمن، في هذا الصدد، أهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه لجنة بناء السلام في كفالة مد البلدان الخارجة من الصراعات بدعم دولي متواصل. ويحيط مجلس الأمن علما بالأعمال التي اضطلعت بها بالفعل لجنة بناء السلام فيما يتعلق ببيرووندي وسيراليون ويطلب إليها أن توالي المجلس بالمعلومات المتعلقة بمسألة إصلاح قطاع الأمن في إطار أنشطتها المتصلة بهذين البلدين. ويطلب مجلس الأمن إلى لجنة بناء السلام أن تدرج النظر في برنامج إصلاح قطاع الأمن في تصميم استراتيجياتها المتكاملة لبناء السلام من أجل مواصلة عملها مع هذين البلدين، سعياً إلى تطوير أفضل الممارسات فيما يتعلق ببرامج إصلاح قطاع الأمن الشاملة والمتسقة والتي تتولى زمامها الأجهزة الوطنية.

”ويؤكد مجلس الأمن أن عملية إصلاح قطاع الأمن يجب أن تكون محكومة بالسياق الذي تجري فيه وأن الاحتياجات ستبتان من حالة إلى أخرى. ويشجع مجلس الأمن الدول على أن تتبع صياغة برامجها المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن نهجاً كلياً يشمل التخطيط الاستراتيجي والهياكل المؤسسية وإدارة الموارد والقدرة التشغيلية والرقابة المدنية والحكم الرشيد. ويؤكد مجلس الأمن الحاجة إلى توخي التوازن في تنفيذ عملية إصلاح قطاع الأمن بجميع جوانبها مما يشمل العمل على تزويد برامجها بالقدرة المؤسسية وكفالة إمكانية تحقيقها من الوجهة المالية وصلاحياتها للاستدامة. ويسلم مجلس الأمن بالصلات بين إصلاح قطاع الأمن والعوامل الهامة الأخرى المتصلة بتحقيق الاستقرار والإعمار

الأجهزة الوطنية بدعم دولي شامل ومتسق ومنسق على أن ينفذ ذلك بموافقة البلد المعني.

”ويلاحظ مجلس الأمن أن منظومة الأمم المتحدة قدمت إسهامات كبيرة في إعادة تشكيل بعض قطاعات الأمن في ظروف ما بعد انتهاء الصراعات، وأن تلك القطاعات باتت تؤدي مهامها، وأن عدداً متزايداً من أجهزة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ووكالاتها ينخرط في جانب أو آخر من الأنشطة المتصلة بإصلاح قطاع الأمن.

”ويسلم مجلس الأمن بأن الجهات الفاعلة من خارج الأمم المتحدة وبخاصة المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية والجهات المانحة الثنائية والمنظمات غير الحكومية، يمكن أن تسهم في دعم برامج إصلاح قطاع الأمن التي تتولى زمامها الأجهزة الوطنية.

”ويسلم مجلس الأمن، لدى إسناد ولاية إلى عملية ما من عمليات الأمم المتحدة، بضرورة إيلاء الاعتبار، متى كان ذلك ملائماً ومع مراعاة شواغل الدول الأعضاء وسائر الجهات الفاعلة المعنية، للأولويات الوطنية لإصلاح قطاع الأمن جنباً إلى جنب مع إرساء أسس توطيد السلام مما يمكن أن يسمح فيما بعد، ضمن ما يسمح به، بانسحاب حفظة السلام الدوليين في الوقت المحدد. وينوه مجلس الأمن إلى أهمية التفاعل الوثيق فيما بين مختلف كيانات منظومة الأمم المتحدة وسائر الجهات الفاعلة المختصة لكفالة مراعاة هذه الاعتبارات بالشكل المناسب خلال فترة تنفيذ الولايات التي يسندها المجلس.

أولويات ذلك الدعم ومراحل تتابعه مع التركيز بوجه خاص على ظروف ما بعد انتهاء الصراعات. وينبغي أن يشمل ذلك توصيات بشأن كيفية تحسين فعالية كيانات منظومة الأمم المتحدة التي تدعم عملية إصلاح قطاع الأمن والتنسيق فيما بينها.

”ويدعو مجلس الأمن الأمين العام إلى أن يواصل تضمين التقارير الدورية التي يقدمها إلى مجلس الأمن بشأن عمليات بعينها من عمليات الأمم المتحدة التي يقررها مجلس الأمن، حيثما كان ذلك مناسباً، توصيات تتصل ببرامج إصلاح قطاع الأمن في البلدان المعنية.

”ويرحب مجلس الأمن بمبادرة سلوفاكيا وجنوب أفريقيا المشتركة الرامية إلى إمعان النظر في هذه القضية مع التركيز على التجارب والتحديات في عملية إصلاح قطاع الأمن في أفريقيا وذلك في حلقة عمل ستعقد خلال عام ٢٠٠٧“.

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2007/3.

لا يوجد أي متكلمين آخرين في قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج من جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٥.

مثل إقامة العدل في المرحلة الانتقالية، ونزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة تم إلى أوطانهم وإعادة إدماجهم وتأهيلهم، والرقابة على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فضلاً عن المسائل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، والأطفال والصراعات المسلحة، وحقوق الإنسان.

”وفي ضوء ما تقدم، يدرك مجلس الأمن الحاجة إلى تقرير شامل يعده الأمين العام بشأن نهج الأمم المتحدة حيال إصلاح قطاع الأمن للتشجيع على تنفيذه في ظروف ما بعد انتهاء الصراعات، ويعرب عن استعداده للنظر في ذلك التقرير في نطاق صلاحياته المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. وينبغي أن يبين التقرير الدروس المستفادة، والمهام الأساسية التي يمكن أن تؤديها منظومة الأمم المتحدة في عملية إصلاح قطاع الأمن، وأدوار ومسؤوليات كيانات منظومة الأمم المتحدة، وأفضل سبل تنسيق الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة دعماً لإصلاح قطاع الأمن مع الأنشطة الوطنية والدولية في هذا الميدان، فضلاً عن التفاعل مع الجهات الفاعلة الإقليمية ودون الإقليمية.

”ويرجو مجلس الأمن أن يتضمن تقرير الأمين العام توصيات محددة بشأن تعريف الدعم الذي ستوفره الأمم المتحدة لعملية إصلاح قطاع الأمن التي ستتولى زمامها الأجهزة الوطنية وتحديد